مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (2)، ص ص 41 - 92، الرياض (2018م/1439هـ)

دراسة حديث: (إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ)

«رواية ودراية»

نعمات بنت محمد عبد الرحمن الجعفري*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 20/ 12/ 1438هـ؛ وقبل للنشر في 19/ 01/ 1439هـ)

«دعم هذا البحث من قِبل مركز بحوث الدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، بجامعة الملك سعود»

المستخلص: دراسة نقدية لحديث عبد الله بن حوالة: «إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ» رواية ودراية، وبيان غريبه، وما اشتمل عليه من فوائد. وترجع أهمية دراسة هذا الحديث إلى كثرة الاستشهاد به، وتنزيله على الواقع المعاصر، مع خطورته. ومشكلة البحث تكمن في وجود اختلاف في الحكم على الحديث بين تصحيح له، كما هو حكم الشيخ الألباني، وبين الحكم بوضعه كما هو حكم الشيخ الغماري. ويرمي البحث إلى استقصاء الطرق المتعددة لهذا الحديث من مصادرها المختلفة، وتحديد مدارات الاختلاف في الحديث، والنظر في هذه الاختلافات، والترجيح بينها بناء على قرائن الترجيح، وحصر أقوال العلماء الذين يرون تقوية الحديث أو تضعيفه، وتبيّن من خلال هذه الدراسة الاضطراب الشديد في أسانيده، وتعارض متنه مع أحاديث صحيحه، مما أحال الحديث إلى دائرة الحديث المردود.

الكلمات المفتاحية: عبد الله بن حوالة، أجناداً، ستجندون، الشّام، العراق، اليمن، تكفّل، غُدَرِه.

Study of the Hadith "You will recruit soldiers from Levant, Iraq and Yemen…."

Nemat Mohammad AlJafary*
King Saud University
(Received 09/10/2017; accepted for publication 11/09/2017.)

Abstract: This research is a critical study of Abdulaah Ibn-Hiwalah's Hadith ("You will recruit soldiers from the Levant, Iraq and Yemen…") in terms of chain of narration and text understanding. It seeks to clarify the Hadith's *ghareeb* aspects and implications. The importance of the selected Hadith lies in frequent references to it, especially in contemporary issues. The problem about the Hadith is disagreement on its status as *sahih* (as judged by Al-Albani) and as *dhaeef* (as judged by Al-Ghimari). The research explores the Hadith's varied ways and sources, locates aspects of disagreement, weighs disagreement points according to related criteria, and surveys the scholars' opposing views regarding the Hadith's ranking. The study of the selected Hadith shows great confusion in the chain of narrators, and shows content contradiction with other related Hadiths ranked as *sahih*, and hence relegates it to the *marduud* category. The research recommends that great attention be paid to thorough investigation of the Hadiths on trials, especially as people refer to such Hadiths in contemporary conflicts. This recommendation is a necessary step for the prevention of youth from being misled into devious and destructive adventures.

Keywords: Abdullah Ibn-Hiwaalah, soldiers of Levant, Iraq and Yemen, *sahih, dhaeef, marduud, mawdhou', ghareeb,* Al-Albani, Al-Ghimari, Hadith ranks, *sanad, matn*.

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (22499)، الرمز (11311).

(*) Associate Professor, Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University.
Riyadh, Saudi Arabia, p.o box: (22499), Postal Code:(11311).

البريد الإلكتروني: *e-mail: naljafary@ksu.edu.sa*

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه ﷺ.

أما بعد:

فإن الله ﷻ أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء، وهداية ومنهجًا سديدًا، وأرسل محمدًا ﷺ مبشرًا ونذيرًا، وهاديًا إلى صراطه المستقيم، ودينه القويم، فبيّن للأمة أسباب نجاتها من كل فتنة مضلة، ومن كل فرقة مزلّة، فأخبرنا عن علامات هذه الفتن، وأزمانها، وأحوال مثيريها، ومستشرفيها، وطرق الملاذ منها، واللجوء والاعتصام إلى ما يسلم معه الدين، وننجو به من المهلكة.

فمنذ عهد الصحابة ﷺ، والأمة تعيش فتنًا متلاحقة، تستوجب من أبنائها الحذر من الزلل، والوقوع فيها. ولقد ظهر في زماننا هذا كثيرٌ من الفتن، والبلاءات من الاختلاف والتنازع، وسفك الدماء بين المسلمين، تراكمت معه جبال من الهمّ على صدر هذه الأمة، حزنًا على حال أبنائها.

ولذا كان لزامًا علينا الرجوع إلى أقواله ﷺ عمّا أُخبر به نبوءةً من ربه مما هو كائن في آخر الزمان من الأحداث والأمور العظام، ودراستها دراسة حديثية، للوقوف على الصحيح منها، فتكون حاضرة في القلب، يستبصر منها المؤمن اللبيب، ويقتبس ما ينير دربه إلى ربه، فيسلك طريق الجادة، لا تنهشه فتنة، ولا تزلّ قدمه فيها. فكان مما وقفتُ عليه حديث **عَبْدِ الله بْنِ حَوَالَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ، أَجْنَادًا: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، خِرْ لِي، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالشَّامِ، فَمَنْ أَبَى فَلْيَلْحَقْ بِيَمَنِهِ، وَلْيَسْقِ مِنْ غُدَرِهِ؛ فإن الله تكفل لي بالشام وأهله»**.

فأردت أن أتناوله بالبحث رواية، ودراية؛ ليكون منهجًا عمليًا يظهر على واقع الحياة في حال ثبوته عن رسول الله ﷺ، وقد أسميته: دراسة حديث «إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ» رواية ودراية.

سائلين الله أن يعصمنا جميعًا من مضلات الفتن، وأن يثبت قلوبنا حتى نلقاه، إنه هو اللطيف الرحيم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كثرة تداول هذا الحديث، والاستشهاد به بين عامة الناس، وتنزيله على واقعنا المعاصر بعد نشوب براثن الحرب في أقطار بلادنا الإسلامية، في هذه المناطق الثلاث: العراق، والشام، واليمن، مع الاختلاف الشديد في الحكم على الحديث

بين الشيوخ المعاصرين؛ فصححه الألباني جدًا، وحكم عليه الشيخ الغماري بالوضع، فوجب التحقق من ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ، ودرجة صحته.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى اختلاف حكم العلماء على الحديث بين مصحح ومضعّف له.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلى ما يلي:

1 - تحرير الخلاف في الحديث بجمع طرقه، والترجيح بينها.

2 - نقد متن الحديث من حيث معناه، ومعارضته لأحاديث صحيحة.

3 - الحكم على الحديث من حيث ثبوته، وبيان درجته صحة وضعفًا.

أسئلة البحث:

1 - ما طرق الحديث؟ وهل يوجد عليها اختلاف؟

2 - هل يعدّ متن الحديث منكراً؟ وهل يعارض أحاديث صحيحة؟

3 - هل الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ؟ وما درجة ثبوته؟

حدود البحث:

تناول حديث «**إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ**»، بالتحقيق والدراسة، والكشف عن علله، مع تحرير الاختلاف على رواته، والحكم عليه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من تناول الحديث ببحث علمي حديثي غير ما وقفت عليه من دراسة حديثية لطرق الحديث على مواقع الشبكة العنكبوتية باسم «القول الحسن حول حديث: إنكم ستجندون أجنادا»[1] حيث حكم عليه بالضعف، وهو مختلف عن طبيعة بحثي، حيث تناولته بالدراسة رواية ودراية، وطريقة جمعي للطرق، والموازنة بينها، وتحديد مدارات الاختلاف الفرعية والرئيسية، ومن ثم دراسة المتن دراسة نقدية للوصول إلى حكم على الحديث سندًا ومتنًا.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي.

إجراءات البحث:

1 - جمع طرق الحديث، وتخريجها تخريجًا علميًا تبعًا للمنهج التالي:

أ/ البدء بالرواية محل البحث، وباقي الروايات رُتبت بتقديم الصحيحين، ثم حسب الأقدم وفاة بالنسبة لمصنفيها إلا من كان عن طريقه.

(1) انظر: موقع د. أبو صهيب خالد الحايك:
http://addyaiya.com/uin/arb/Viewdataitems.aspx?ProductId=402

ب/ العزو للمصادر بذكر رقم الجزء، والصفحة، والحديث.

ج/ الاعتماد على كتاب «التقريب» لابن حجر في ترجمة الرجال، إلا إذا دعت الحاجة للتوسع في ترجمة الراوي ودراسة حاله.

2 - بيان غريب الحديث من كتب الغريب واللغة وشروح الأحاديث.

خطة البحث:

جعلت الكتابة في هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

- **المقدمة:** وشملت مشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، وأهدافه، وإجراءاته، وخطته.
- **المبحث الأول: دراسة الحديث رواية، وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: تحديد مدار الحديث، وتخريج طرقه.
  - المطلب الثاني: النظر في الاختلافات، والترجيح بينها.
  - المطلب الثالث: الحكم على إسناد الحديث بمجموع طرقه.
- **المبحث الثاني: دراسة الحديث دراية، وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: بيان غريب الحديث، وفوائده.
  - المطلب الثاني: نقد متن الحديث.
  - المطلب الثالث: الحكم على الحديث بسنده ومتنه وشواهده.
- **خاتمة.**

وهذا جهد مقلّ، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله منه.

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

المبحث الأول

دراسة الحديث رواية

قال أبو مُسْهِر: ثنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَوَالَةَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ: «سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا مجندة: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ» فَقال الحوالي: خِرْ لِي، يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالشَّامِ، فَمَنْ أَبَى فَلْيَلْحَقْ بِيَمَنِهِ، وَلْيَسْتَقِ مِنْ غُدُرِهِ؛ فَإِنَّ الله قَدْ تَكَفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ».

المطلب الأول: تحديد مدار الحديث، وتخريج طرقه:

روى هذا الحديث عبد الله بن حوالة[2] رضي الله عنه، وراوه

---

(2) عبد الله بن حَوالة الأزدي، يكنى أبا حوالة. قال البخاريّ: له صحبة، ونسبه الواقدي إلى بني عامر بن لؤيّ. ونسبه الهيثم إلى الأزد، وهو الأشهر. روى عنه أبو إدريس الخولانيّ، وعبد الله=

عنه عدد من الرواة، وهم: «أبو إدريس الخولاني، وبسر بن عبدالله، وجُبير بن نُفير الحضرميان، وصالح بن رستم، ويونس بن ميسرة بن حلبس الدمشقيان، وعبدالله بن عبدالثمالي، والحارث بن الحارث، وكثير بن مرة الحضرمي الحمصيان، وأبو قتيلة مرثد بن وداعة العمي، وعبد الله بن شقيق البصري، وابن زغب الأزدي».

وقد اختلف عليهم، وعلى الرواة دونهم:

الراوي الأول عن ابن حوالة: أبو إدريس الخولاني[3]:

رواه عنه: مكحول الشامي[4]، وربيعة بن يزيد[5]، واختلف عليهما:

1 - فرواه سعيد بن عبد العزيز، واختلف عليه - كما سيأتي -، ومحمد بن عبدالله بن المهاجر الشعيثي، ومحمد بن راشد الخزاعي المكحولي، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم، عن مكحول، عن ابن حوالة.

2 - ورواه المغيرة بن زياد الموصلي، والعلاء بن كثير، وبكار بن تميم الدمشقيان، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: رواه سعيد بن عبدالعزيز[6]، واختلف عليه:

الوجه الأول: الرواية الموصولة بإثبات أبي إدريس، وابن حوالة، واختلف عليه فيها:

1 - فرواه عدد من الرواة، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة به.

قال سعيد: «وكان أبو إدريس إذا حدّث بهذا الحديث يقول: وَمَنْ تكفَّل اللهُ به فلا ضَيْعَة عليه».

أخرجه ابن حبان (16/ 295) (7306)[7]،

=بن شقيق، وأبو قتيلة مرثد بن وداعة، وجبير بن نفير، وآخرون. وروى في فضائل الشام، ومات عبدالله بن حوالة سنة ثمان وخمسين، قاله محمود بن إبراهيم، والواقدي، وغيرهما. وقيل: مات سنة ثمانين، وبه جزم ابن يونس وابن عبد البر.. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/ 894)، والإصابة في تمييز الصحابة (4/ 59)، وأسد الغابة (3/ 221).

(3) عائذ الله بن عبد الله بن عمرو، ويقال عيذ الله، أبو إدريس الخولاني، العوذي، (ت:80هـ)، سمع من كبار الصحابة. قال سعيد بن عبدالعزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. التقريب (ص:289).

(4) مكحول الشامي، أبو عبد الله الدمشقي الفقيه. من صغار التابعين. مات سنة بضع عشرة ومائة، ثقة فقيه، كثير الإرسال، مشهور. التقريب (ص:545).

(5) ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي، القصير، (ت: 121 أو 123هـ)، ثقة عابد. التقريب (ص:208).

(6) سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد العزيز، الدمشقي، فقيه أهل الشام ومفتيهم بدمشق، من كبار أتباع التابعين، (ت: 167هـ) ثقة إمام، سوّاه أحمد بالأوزاعي، لكنه اختلط في آخر أمره. التقريب (ص: 238)، والاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (136).

(7) ترجم ابن حبان على الحديث «باب ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من سكنى الشام عند ظهور الفتن بالمسلمين».

وأبو القاسم الحنائي في فوائده (165)[8]، - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 5) -، وأبو الحسن الربعي في فضائل الشام (4)[9]، من طريق العباس بن الوليد، **عن أبيه الوليد بن مَزْيَد العذري**[10].

والبيهقي في الدلائل (6/ 326) - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 5)[11] - من طريق العباس بن الوليد، **عن عقبة بن علقمة**[12].

والحاكم (4/ 540)، من طريق **بِشْر بن بكر**[13].

وابن قانع في معجم الصحابة (2/ 89)[14]، وابن عساكر (1/ 56 - 59) من طريق **هشام بن عمار، عن يحيى بن حمزة**[15].

وابن عساكر (1/ 56 - 59)من طريق أيوب بن محمد الوزان، **عن سعيد بن مسلمة**[16].

ومن طريق أحمد بن هشام، عن يحيى بن عثمان، وأبي عتبة، **عن شُرَيح بن يزيد**[17].

ومن طريق أحمد القصاري، وأحمد الأنماطي، عن العباس بن عبد الله، **عن عبد الأعلى بن مُسْهِر**[18]، **ومروان بن محمد**[19].

(8) قال أبو القاسم الحنائي: «هذا حديث مشهور من حديث أبي محمد سعيد بن عبد العزيز الدمشقي، واختلف عليه:..... وربيعة بن يزيد ومكحول، كلاهما ثقتان، وأبو إدريس الخولاني اسمه عائذ الله بن عبد الله، وعبد الله بن حوالة هذا يعد في الشاميين، له صحبة، وله حديث آخر يقول فيه: أتيت النبي ﷺ وهو يكتب كتابا، فقال: يا ابن حوالة أكتب لك؟ فسكت، فنظرت في الكتاب، فإذا فيه أبو بكر وعمر، فقلت:نعم فذكر الحديث. لا يعرف إلا بهذين الحديثين. وحديث سعيد بن عبد العزيز أقرب إلى الصواب. إن شاء الله، تعالى».

(9) وقع سقط في إسناد أبي الحسن الربعي، فجاء الإسناد (عن خيثمة بن سليمان، عن أبيه)، والصواب كما هو عند الحنائي وابن عساكر (عن خيثمة بن سليمان، عن العباس بن الوليد البيروتي، عن أبيه).

(10) الوليد بن مَزْيَد العذري، أبو العباس البيروتي (والد العباس بن الوليد بن مزيد)، (ت203هـ)، ثقة ثبت، قال النسائي: كان لا يخطي، ولا يدلس. التقريب (ص: 583).

(11) تصحف اسم (الحوالي) في إسناد ابن عساكر إلى (الخولاني)..

(12) عقبة بن علقمة بن حديج المعافري أبو عبد الرحمن البيروتي، (ت204هـ) صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه. التقريب (ص: 395).

(13) بِشْر بن بكر التنيسي، أبو عبد الله البجلي (دمشقي الأصل)، (ت205هـ)، ثقة يغرب. التقريب (ص: 122).

(14) في رواية ابن قانع جاء اللفظ مختصراً: «عليكم بالشام؛ فإنها صفوة الله».

(15) يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، (ت: 183هـ)، ثقة رمي بالقدر. التقريب (ص: 589).

(16) سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، (ت بعد 190هـ) ضعيف. التقريب (ص: 241).

(17) شُرَيح بن يزيد الحضرمي، أبو حيوة الحمصي المقرئ المؤذن (ت203هـ)، ثقة. التقريب (ص: 266).

(18) عبد الأعلى بن مُسْهِر بن عبد الأعلى: الغساني، أبو مُسْهِر الدمشقي، (ت218هـ)، ثقة فاضل. التقريب (ص: 332).

(19) مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطاطري، أبو بكر، ويقال: أبو حفص، ويقال: أبو عبد الرحمن، الدمشقي، (ت210هـ)،=

كلهم وعدتهم – ثمانية – (الوليد بن مزيد، وعقبة بن علقمة، وبشر بن بكر، ويحيى بن حمزة، وسعيد بن مسلمة، وشريح بن يزيد، ومروان بن محمد، وأبو مسهر)، عن **سعيد بن عبد العزيز**، عن **مكحول**، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[20]. ووافقه الذهبي.

قلت: رواية سعيد بن مسلمة ضعيفة، فهو ضعيف. ورواية يحيى بن حمزة جاءت من طريق هشام بن عمار، وهو صدوق يتلقن، ولا سيما أنه اضطرب في روايته، حيث اختلف عليه في هذا الحديث اختلافاً كثيراً.

وأما رواية أبي مسهر، ومروان الطاطري ففيها من لم أقف له على توثيق[21].

كما أن أبا مسهر لم يخرّج هذه الرواية في نسخته، عن مكحول، بل أخرجها عن ربيعة – كما سيأتي – فلعل الثابت عنه ما أخرجه في نسخته، وروي عنه من ذلك الوجه.

2 – ورواه أبو مُسْهِر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة به وفيه «فكان أبو إدريس الخولاني إذا حدّث بهذا الحديث التفت إلى ابن عامر[22]. فقال: من تكفل الله تعالى به فلا ضيعة عليه».

أخرجه أبو مُسْهِر في نسخته (4)، – ومن طريقه أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (10)، والطبراني في الشاميين (337)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4081)، وابن البخاري في مشيخته (45)، وابن عساكر (1/ 60)، وابن جماعة في مشيخته (189)، وابن الأثير في أسد الغابة (363)، والسمعاني في فضائل الشام (1)، والسخاوي في البلدانيات (ص59)، والضياء في المختارة (234)،– **عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة به.**

3 – ورواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، ومكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة به.

=ثقة، التقريب (ص:526).

(20) قلت: تصحيح الحاكم له هنا على طريقة الفقهاء في (المستدرك) دون النظر في الاختلاف. حيث قال في آخر مقدمته في(المستدرك): «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام: أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة». وهذا القول: «وهو أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة» على الإطلاق وبدون تقييد أو اشتراط، ليس هو القول المشهور عند المتقدمين من المحدثين، ولا يتمشى مع قواعدهم وتطبيقاتهم العملية.

(21) وهم: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو عبد الله بن أبي طاهر القصاري الخوارزمي، وأبوه.

(22) لم أقف على المقصود بابن عامر. ولعل المقصود جبير بن نفير بن مالك بن عامر.

أخرجه الطبراني في الشاميين (3515)، - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 61) - **وأبو الحسن الربعي في (فضائل الشام)** (4)، من طريق **دُحَيْم**[23].

والطبراني في الشاميين (3515)، والبيهقي في الدلائل (6/ 227)[24]، وابن عساكر (1/ 61) من طريق، أبي جعفر الفريابي، عن **سليمان بن عبدالرحمن**[25].

كلاهما (دحيم، سليمان،) عن **الوليد بن مسلم**[26]، **عن مكحول وربيعة به.**

قال ابن عساكر: «هذا المحفوظ عن الوليد».

الوجه الثاني: الرواية المرسلة بإسقاط أبي إدريس، أو ابن حوالة:

1 - رواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن ابن حوالة. هكذا بإسقاط أبي إدريس:

أخرجه الفسوي (2/ 302)، عن **صفوان بن صالح**[27].

وابن عساكر (1/ 66) من طريق **أبي سعيد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبيد بن فياض**[28]، **عن الوليد بن عتبة**[29]، كلاهما (صفوان بن صالح، الوليد بن عتبة) عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبد العزيز به.

قال ابن عساكر: «والمحفوظ عن الوليد ما تقدم».

وذكره السخاوي في (البلدانيات) (ص61)، وقال: «كأنه سهو، فقد رويناه من طريق الوليد بإثبات إدريس».

وتوبع سعيد على هذا الوجه: من عدد من الرواة: تابعه محمد بن راشد المكحولي، ومحمد بن عبدالله الشُّعيثي، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وعقيل، وحفص بن غيلان، فرووه عن مكحول، عن ابن حوالة:

---

(23) وقع في إسناد الربعي، عن مكحول، عن ربيعة، ولعله تصحيف، حيث ورد في الطرق الأخرى من طريق دحيم وغيره بالجمع بين مكحول وربيعة.

* عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو القرشي ا لعثماني مولاهم الدمشقي، أبو سعيد لقبه دُحَيْم، ابن اليتيم، (ت: 245هـ)، ثقة حافظ متقن. التقريب (ص: 335).

(24) وقع تصحيف في إسناد البيهقي في اسم (سليمان بن عبد الرحمن) إلى (عثمان بن عبد الرحمن).

(25) سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي، أبو أيوب الدمشقي، (ت: 233هـ)، صدوق يخطئ. التقريب (ص:253).

(26) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، (ت:194 أو 195هـ). ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. التقريب (ص: 584)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (51). قلت: كان مدلسًا، فيتقى من حديثه ما قال فيه: عن.

(27) صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي مولاهم، أبو عبد الملك الدمشقي، (ت: 238هـ)، ثقة، وكان يدلس تدليس التسوية. التقريب (ص:276).

(28) لم أقف له على ترجمة.

(29) الوليد بن عتبة الأشجعي، أبو العباس الدمشقي، المقرئ، (ت:240هـ)، ثقة. التقريب (ص: 583).

أخرجه أحمد (33/ 466) (20356)، وفي الفضائل (2/ 134) (1707) - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 64) - عن أبي سعيد مولى بني هاشم، وهاشم بن القاسم، عن **محمد بن راشد المكحولي**[30].

وأخرجه الطبراني في الشاميين (1/ 323) (570) - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 65) - من طريق أبي أسامة[31]، عن **عبدالرحمن بن يزيد بن جابر**[32].

وأخرجه الداني في الفتن (4/ 943) (499)، من طريق محمد بن عزيز[33]، عن سلامة بن روح[34]، عن **عُقَيل**[35].

وأخرجه ابن عساكر (1/ 64) من طريق **عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو القرشي**[36]، عن الوليد بن مسلم، **عن محمد بن عبد الله الشُّعيثي**[37].

وذكره ابن أبي حاتم في العلل لأبيه (6/ 573) (2770) من طريق أبي معيد **حفص بن غيلان**[38]، عن

---

(30) محمد بن راشد الخزاعي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى، الشامي الدمشقي، ويعرف بالمكحولي، (ت: بعد 160هـ)، صدوق يهم، ورمى بالقدر. التقريب (ص: 478).

(31) حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي من الحفاظ من أتباع التابعين، مشهور بكنيته، متفق على الاحتجاج به، (ت200هـ)، كان كثير الحديث، ويدلس ويبين تدليسه، وقد قال أحمد: كان صحيح الكتاب ضابطًا لحديثه، وقال أيضًا: كان ثبتا، لا يكاد يخطئ (ت201هـ). طبقات المدلسين (ص: 30).

(32) في الإسناد ابن جابر، قال ابن عساكر: «ليس هو ابن جابر، إنما هو ابن خيثم، كذا ينسبه أبو أسامة: عبد الرحمن بن خيثم».- وقد أشار محقق ابن عساكر أن الصواب (تميم). **قلت**: وهو تصحيف، ولعله من تدليس أبي أسامة. والصواب: عبدالرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي، فهو الذي يروي عن مكحول. قال البخاري: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي، الشامي. عن مكحول، سمع منه الوليد بن مسلم. عنده مناكير. ويقال: هو الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة، وحسين، فقالوا: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال ابن حجر: ضعيف. التاريخ الكبير (5/ 365)، التقريب (604).

وخولف أبو أسامة: فرواه هشام بن عمار، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عبدالرحمن بن يزيد بن= جابر، عن صالح بن رستم، عن ابن حوالة، وفي لفظه زيادة - كما سيأتي في تخريج الاختلاف على صالح بن رستم-.

(33) محمد بن عُزيز بن عبد الله بن زياد، فيه ضعف، وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة، (ت267هـ). التقريب (ص:496).

(34) سلامة بن روح بن خالد القرشي الأموي، أبو روح الأيلي (ت:197هـ)، صدوق له أوهام. التقريب (ص: 261).

(35) عُقَيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبو خالد الأموي مولى عثمان بن عفان، (ت: 144هـ)، ثقة ثبت. التقريب (ص: 396).

(36) عبد الله بن عبد الرحمن، القُرَشِيّ الجمحي، أبو سعيد، المَدَنِيّ. قال الدارقطني: ليس بالقوي. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (2/ 363). لم أقف عليه في الرواة عن الوليد بن مسلم، ولم أقف على اسمه كاملا في كتب التراجم.

(37) **وروي عن محمد بن عبدالله الشُّعيثي، عن مكحول، ويونس بن ميسرة بن حلبس، عن ابن حوالة - كما سيأتي -:**

* محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي النصري، أبو عبد الله الدمشقي، (ت:152هـ)، صدوق. التقريب (ص: 490).

(38) حفص بن غيلان، أبو معيد الرعيني الدمشقي: يكتب حديثه،=

مكحول، عن ابن حوالة. فأعلّه أبو حاتم، ورجح طريق سعيد بن عبدالعزيز الموصول، وقال: «يرويه سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة».

كلهم - وعدتهم ستة - عن مكحول، عن ابن حوالة.

والذي يظهر أن هذه المتابعات لسعيد بن عبدالعزيز على هذا الوجه المنقطع بإسقاط أبي إدريس، ضعيفة؛ لضعف رواتها، فمحمد المكحولي صدوق يهم، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم ضعيف، وحفص بن غيلان لا يحتج به. وعقيل، وإن كان ثقة فالطريق إليه ضعيف، ولا يصفو منها إلا متابعة الصدوق محمد بن عبدالله الشعيثي.

2 - ورواه وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن رجل يقال له: الحولي.

أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (1/ 199) (680) -، والبغوي في معجم الصحابة (2/ 201) (554) -، وأبو يعلى - كما في المطالب العالية (17/ 164) - وعنه الأزدي في ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له (102) - وابن عساكر (1/ 62) - عن **وكيع[39]، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن ابن حوالة..**

وأما قول ابن عساكر: «إن وكيعاً الذي صحّف في إسناده، وأسقط منه أبا إدريس»، فالذي يظهر لي أن وكيعاً لم يصحّف فيه، وقد يكون سعيد بن عبدالعزيز هو الذي لم يضبط اسم ابن حوالة، أو أنه كان يسميه هكذا؛ ففي رواية عند الطبراني: «فَقَالَ الْحَوَالِيُّ: يَا رَسُولَ الله: خِرْ لِي، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالشَّامِ»».

وأما إسقاط أبي إدريس فلم يتفرد به وكيع عن سعيد بن عبد العزيز، فقد تابعه على ذلك الوليد بن مسلم.

3 - ورواه ابن المبارك، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن رسول الله مرسلاً هكذا بإسقاط ابن حوالة.

أخرجه ابن المبارك في (الجهاد) (190)، - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 63) - من طريق سعيد بن رحمة[40]، عن **ابن المبارك، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن رسول الله** مرسلاً.

ورواه سعيد بن رحمة، أيضاً في الجهاد لابن المبارك (191) عن ابن المبارك، عن موسى بن يسار، عن ربيعة

=ولا يحتج به. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 186).

(39) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، (ت:196هـ)، ثقة حافظ عابد. التقريب (ص: 581).

(40) سعيد بن رحمة بن نعيم المصيصي، عن ابن المبارك، وهو راوي كتاب الجهاد عنه. قال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به؛ لمخالفته الإثبات. ميزان الاعتدال (2/ 135)، ولسان الميزان (4/ 50).

بن يزيد مرسلاً.

قلت: طريق ابن المبارك ضعيف، والحمل فيه على الراوي سعيد بن رحمة، لا يحتج به لمخالفته الأثبات.

4 – ورواه أبو إسحاق الفَزَاري، عن سعيد بن عبد العزيز، عن أبي إدريس الخولاني مرسلاً. هكذا بإسقاط مكحول، وربيعة، وابن حوالة.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة، - كما في بغية الحارث عن زوائد مسند الحارث (2/ 944) (1041) - عن معاوية بن عمرو[41]، عن **أبي إسحاق الفزاري**[42]، **عن سعيد بن عبد العزيز، عن أبي إدريس الخولاني، عن رسول الله مرسلا.**

5 – ورواه سويد بن عبد العزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن أبي حسن، عن ابن عمر.

أخرجه ابن عساكر (1/ 63) من طريق **سويد بن عبدالعزيز**[43]، **عن سعيد بن عبد العزيز به.**

قال ابن عساكر: «وهذا وهم، جاء فيه بإسناد آخر، والمحفوظ بهذا الإسناد «رأيت عمود الكتاب تحت وسادتي» وسويد سيئ الحفظ».

قلت: هذا طريق شاذ خالف فيه سويد الثقات في روايتهم الحديث عن سعيد بن عبد العزيز من طريق ابن حوالة، وسويد ضعيف.

النظر في الاختلاف على سعيد بن عبد العزيز:

يتبين- بعد جمع الطرق- أنه قد اختلف على سعيد بن عبد العزيز على سبعة أوجه بين وصل وانقطاع، وإرسال وإبدال:

1- فرواه أربعة من الثقات، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة.

وصحح هذا الطريق الحاكم في مستدركه، ووافقه الذهبي.

2 – ورواه أبو مُسْهِر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة.

3 – ورواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة بن يزيد، ومكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة.

4 – ورواه الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن ابن حوالة بإسقاط أبي إدريس.

---

(41) معاوية بن عمرو بن المهلب بن عمرو بن شبيب الأزدي المعنى، أبو عمرو البغدادي، (ت:214هـ)، ثقة. التقريب (ص:538).

(42) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن الفَزَاري، أبو إسحاق الكوفي (ابن عم مروان، نزل الشام)، (ت:185هـ)، إمام ثقة حافظ. التقريب (ص: 538).

(43) سُوَيد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم، أبو محمد الدمشقي، (ت:194هـ)، ضعيف، قال البخاري: في حديثه نظر لا يحتمل. التقريب (ص: 260).

وتوبع سعيد على هذا الوجه: من عدد من الرواة.

5 – ورواه وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن الحولي.

6 – ورواه ابن المبارك، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، مرسلا.

7 – ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن سعيد بن عبد العزيز، عن أبي إدريس الخولاني، مرسلا.

الذي يتبيّن أن الأرجح هو الوجه الأول لكثرة رواته عن سعيد، ولاسيما أن فيهم أربعة من الثقات.

وكذلك الوجه الرابع، حيث توبع عليه سعيد بن عبد العزيز.

أما رواية ابن المبارك فلا تثبت عنه؛ لأنها جاءت من طريق سعيد بن رحمة، وهو ممن لا يحتج به عنه، وقد اختلف في روايته عنه. وتبقى بقية الأوجه راجحة؛ لأن رواتها ثقات.

ويبقى الحمل في هذا الاختلاف على سعيد بن عبدالعزيز، حيث اضطرب في روايته للحديث؛ فتارة يصله عن مكحول، عن أبي إدريس، وتارة يرسله بإسقاط أبي إدريس، وتارة يرسله بإسقاط ابن حوالة، وتارة يرسله بإسقاط مكحول، وتارة يبدل مكحولاً، فيروي جميع هذه الأوجه عن غيره، فيرويها عن ربيعة بين يزيد.

ثانياً: وخولف سعيد بن عبد العزيز: فرواه المغيرة بن زياد الموصلي[44]، والعلاء بن كثير[45]، وبكار بن تميم[46]، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع[47]:

أخرجه ابن عساكر (1/ 67) – من طريق **عنبسة بن عبدالله بن عبدالواحد، عن المغيرة.**

وخولف عنبسة: فرواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنّاط، عن المغيرة بن زياد البجلي الموصلي، عن مكحول، عن عبدالله بن الأسقع، بدلاً من واثلة.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (1/ 66) من طريق عبدالله بن محمد البغوي، عن محمد بن علي الجوزجاني، عن سعيد بن سليمان، عن أبي شهاب به.

قال البغوي: «عبدالله بن الأسقع يقال: إنه أخو واثلة، ويشك في سماعه من النبيّ ﷺ».

قال ابن عساكر: «قلت: ولا يصح قوله: عن عبدالله، وهو وهم من الجوزجاني، فقد رواه عثمان بن

---

(44) المغيرة بن زياد البجلي، أبو هشام، ويقال: أبو هاشم، الموصلي. (ت:152هـ)، صدوق له أوهام. التقريب (ص: 543).

(45) العلاء بن كثير الليثي، أبو سعد الشامي الدمشقي، متروك رماه ابن حبان بالوضع. التقريب (ص: 436).

(46) بكار بن تميم، عن مكحول، وعنه بشر بن عون. مجهول. وذو سند نسخة باطلة. ميزان الاعتدال (1/ 340).

(47) ورواية مكحول عن واثلة، فيها كلام طويل، فأنكر سماعه أبو حاتم، وأبو مسهر، والمزي، وأثبته البخاري وتلميذه الترمذي، وابن معين، وأبو داود، ولعل الراجح ما ذهب إليه البخاري، فهو المحقق الأول في مسألة السماع. انظر إكمال تهذيب الكمال (11/ 350)، وتهذيب التهذيب (10/ 290).

جرير، عن سعيد بن سليمان، ورواه خالد بن يزيد القشيري، عن أبي شهاب فقالا: عن واثلة».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (1/ 66) من طريق الحارث بن يزيد الشيباني، عن **العلاء بن كثير**، ومن طريق بشر بن عون القرشي، عن **بكار بن تميم**.

ثلاثتهم (المغيرة، والعلاء، وبكار بن تميم) عن مكحول به[48].

النظر في الاختلاف على ربيعة ومكحول، عن أبي إدريس:

1 - رواه سعيد بن عبدالعزيز، - في الأرجح عنه - عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة.

2 - ورواه سعيد بن عبد العزيز، - في وجه راجح عنه -، ومحمد بن راشد المكحولي، وعقيل، ومحمد الشعيثي، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وحفص بن غيلان، فرووه عن مكحول، عن ابن حوالة، بإسقاط أبي إدريس.

3 - ورواه سعيد بن عبد العزيز، - في وجه راجح عنه - عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة.

4 - ورواه سعيد بن عبد العزيز، - في وجه راجح عنه -، عن ربيعة بن يزيد، عن الحولي.

5 - ورواه المغيرة، والعلاء، وبكار بن تميم، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع.

ولعله يتبين أن الطريق الثاني هو الراجح حيث رواه أربعة من بينهم سعيد، وإن كانت طرقاً فيها ضعف إلا أنها متابعات تصلح لأن تعضد هذا الوجه.

ولعل الحمل في هذا الاختلاف بين إثبات أبي إدريس، وإسقاطه وإرساله على سعيد بن عبد العزيز؛ لأنه اختلط آخر عمره، فالراجح منها ما توبع عليه.

وعليه فهذا الإسناد ضعيف من وجهه الراجح: لإرساله.

الراوي الثاني عن ابن حوالة: رواه جُبَير بن نُفَير[49] عنه، واختلف على الراوي دونه في متنه:

رواهُ عن جُبير بن نفير: نصر بن علقمة[50]، وأبو يحيى سُليم بن عامر الحمصي[51]:

(48) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (1731)، ومن طريقه ابن عساكر (1/ 66) من طريق الجوزجاني، عن سعيد بن سليمان، عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن المغيرة، عن مكحول، عن عبدالله بن الأسقع. قال ابن عساكر: لا يصح قوله: عبدالله، وهو وهم من الجوزجاني، وهذه الأحاديث غير محفوظة، والمحفوظ حديث ابن حوالة.

(49) جُبَير بن نُفَير بن مالك بن عامر الحضرمي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله، الشامي الحمصي، (ت:80هـ)، ثقة جليل. ربما دلس عن كبار الصحابة. التقريب (ص: 138)، وطبقات المدلسين (ص:28).

(50) نصر بن علقمة الحضرمي، أبو علقمة الحمصي، مقبول. (ت: 131 - 140هـ). التقريب (ص: 560).

(51) سليم بن عامر الكلاعي الخبائري، أبو يحيى الحمصي،=

أولاً: أما رواية نصر بن علقمة، فاختلف عليه في متنها، وإسنادها:

1- فرواه يحيى بن حمزة الدمشقي[52]، عن نَصْر بن عَلْقَمَةَ، يَرُدُّ الحديث إلى جُبَيرِ بنِ نُفَيْرٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُالله بن حَوَالَةَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ نَشْكُو الْفَقْرَ وَالْعُرْيَ وَقِلَّةَ الشَّيْءِ، فَقَالَ نَبِيُّ الله ﷺ: (أَبْشِرُوا، فَوَالله لَأَنَا بِكَثْرَةِ الشَّيْءِ أَخْوَفُ مِنِّي عَلَيْكُمْ مِنْ قِلَّتِهِ، وَالله لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِيكُمْ حَتَّى يَفْتَحَ اللهُ لَكُمْ أَرْضَ فَارِسَ وَالرُّومَ وَأَرْضَ حِمْيَرَ، وَحَتَّى تَكُونُوا أَجْنَادًا مُجَنَّدَةً: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ، وَحَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ الْمِائَةَ فَيَتَسَخَّطَهَا).قَالَ عَبْدُالله بن حَوَالَةَ: فَقُلْتُ: وَمَتَى نَسْتَطِيعُ الشَّامَ، وَبِهَا الرُّومُ ذَاتُ الْقُرُونِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (لَيَفْتَحَنَّهَا الله لَكُمْ، وَلَيَسْتَخْلِفَنَّكُمْ فِيهَا حَتَّى تَظَلَّ الْعِصَابَةُ مِنْهُمْ الْبِيضُ قُمُصُهُمُ الْمُحَلَّقَةُ أَقْفَاؤُهُمْ قِيَامًا عَلَى الرُّوَيْجِلِ الْأُسَيْوِدِ مَا أَمَرُوهُمْ فَعَلُوهُ، وَإِنَّ بِهَا الْيَوْمَ رِجَالًا لَأَنْتُمْ أَحْقَرُ فِي عُيُونِهِمْ مِنَ الْقِرْدَانِ فِي أَعْجَازِ الْإِبِلِ).قَالَ عَبْدُالله بن حَوَالَةَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، اخْتَرْ لِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ، فَقَالَ: (إِنِّي أَخْتَارُ لَكَ الشَّامَ، فَإِنَّهَا صَفْوَةُ الله مِنْ بِلَادِهِ، وَإِلَيْهَا يَجْتَبِي صَفْوَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ، يَا أَهْلَ الْيَمَنِ فَعَلَيْكُمْ بِالشَّامِ، فَإِنَّمَا صَفْوَةُ الله مِنَ الْأَرْضِ الشَّامُ، فَمَنْ أَبَى فَلْيَسْتَقِ بِغُدُرِ الْيَمَنِ؛ فَإِنَّ الله قَدْ تَكَفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ).

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (4/ 274)- ومن طريقه ابن عساكر (1/ 72) -، والطبراني في «مسند الشاميين» (2540)، والطحاوي في المشكل (3/ 1114)، عن **محمد بن سنان الشيزري**[53]. وأبو نعيم في الحلية (2/ 3-4)، والداني في الفتن (4/ 944) (500)، وأبو الحسن الربعي (21) من **طريق خَفيف الغَازي**[54]. وابن عساكر (1/ 73) – من طريق **عبد الله بن محمد بن سالم**[55].ثلاثتهم عن هشام بن عمار[56].

والطبراني في «مسند الشاميين» (2540) من

=(ت:130هـ)، ثقة. التقريب (ص: 249).

(52) ثقة. سبقت ترجمته.

(53) محمد بن سنان الشيزري، عن ابن علية، صاحب مناكير يتأنى فيه. لسان الميزان (7/ 186).

(54) خَفيف بن عبد الله، أبو علي الغازي الدينوري، غزا بلاد الروم، فعرف بذلك، روى عن هشام بن عمار، وإبراهيم بن موسى النجار الطرسوسي، وحماد بن يحيى البلخي، روى عنه أبو أحمد القاسم بن الحسن بن القاسم الهمذاني، وأبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد الدينوري. تاريخ دمشق(16/ 495)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (7/ 3332).

(55) عبد الله بن محمد بن سالم القزاز المفلوج، (235هـ). قال الذهبي: ما علمت به بأساً. قد حدّث عنه أبو داود والحفاظ إلا أنه أتى بما لا يعرف. تاريخ الإسلام (5/ 848)، وميزان الاعتدال (2/ 492).

(56) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، أبو الوليد الدمشقي، (ت:245هـ) صدوق مقرئ، كَبُر، فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. التقريب (ص: 573).

طريق **محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي**.

كلاهما (هشام، ومحمد بن يحيى بن حمزة)، عن يحيى بن حمزة به.

وخولف هشام في بعض ألفاظ روايته: فرواه عبدالله بن يوسف[57]، عن يحيى بن حمزة الدمشقي، عن نصر بن علقمة، يَرُدُّ الحديث إلى جبير بن نفير قال: قال عبد الله بن حَوَالَةَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ العُرْيَ وَالْفَقْرَ وَقِلَّةَ الشَّيْءِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (أبشروا، فو الله لَأَنَا مِنْ كَثْرَةِ الشَّيْءِ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ مِنْ قلته، والله لا يزال هذا الأمر فِيكُمْ حَتَّى يَفْتَحَ الله ﷻ أَرْضَ فَارِسٍ، وَأَرْضَ الرُّومِ، وَأَرْضَ حِمْيَرَ، وَحَتَّى تَكُونُوا أَجْنَادًا ثَلَاثَةً: جُنْدًا بِالشَّامِ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ، وَحَتَّى يُعْطَى الرَّجُلُ الْمِائَةَ فَيَسْخَطَهَا). قَالَ ابْنُ حَوَالَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، وَمَنْ يَسْتَطِيعُ الشَّامَ، وَبِهِ الرُّومُ ذَوَاتُ الْقُرُونِ؟ قَالَ: (والله ليفتحنها الله ﷻ عليكم، وليستخلفنكم فيها، حتى تظل العصابة البيض مِنْهُمْ قُمُصُهُمُ الْمُلَحَّمَةُ،أَقْفَاؤُهُمْ قِيَامًا عَلَى الرُّوَيْجِلِ الْأُسَيْوِدِ مِنْكُمُ الْمَحْلُوقِ، مَا أَمَرَهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَعَلُوهُ، وَإِنَّ بِهَا الْيَوْمَ رِجَالًا لَأَنْتُمْ أَحْقَرُ فِي أَعْيُنِهِمْ مِنَ الْقِرْدَانِ فِي أَعْجَازِ الْإِبِلِ). قَالَ ابْنُ حَوَالَةَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، اخْتَرْ لِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: (إِنِّي أَخْتَارُ لَكَ الشَّامَ؛ فَإِنَّهُ صَفْوَةُ الله ﷻ مِنْ بِلَادِهِ، وَإِلَيْهِ يُحْشَرُ صَفْوَتُهُ مِنْ عِبَادِهِ. يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ؛ فَإِنَّ صَفْوَةَ الله مِنْ أَرْضِهِ الشَّامُ، أَلَا فَمَنْ أَبَى فَلْيُسْقَ مِنْ غُدُرِ الْيَمَنِ؛ فَإِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ تَكَفَّلَ بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ). قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ: فَسَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: يَعْرِفُ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ نَعْتَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جزْءِ بْنِ سُهَيْلٍ السُّلَمِيِّ، وَكَانَ عَلَى الْأَعَاجِمِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَكَانَ إِذَا رَاحُوا إِلَى مَسْجِدٍ نظروا إليه وإليهم قياما حوله، فَعَجِبُوا لِنَعْتِ رَسُولِ الله ﷺ فِيهِ وَفِيهِمْ. قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ: «أَقْسَمَ رسول الله ﷺ في هذا الحديث ثلاث مَرَّاتٍ، لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ أَقْسَمَ فِي حَدِيثٍ مثله».

أخرجه الفسوي (2/ 288) - ومن طريقه البيهقي في الدلائل (6/ 327)، وابن عساكر (1/ 74) - من طريق **عبد الله بن يوسف**، عن يحيى بن حمزة، عن نصر بن علقمة به[58].

قال ابن عساكر: «رواه عبدالله بن يوسف، فخالفه في بعض ألفاظه».

قلت: هذا إسناد ضعيف، نصر بن علقمة لم يصرح بالسماع من جُبير بن نُفير. قال أبو حاتم: «هو

---

(57) عبد الله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي المصري (أصله دمشقي) (ت:218هـ)، ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ. التقريب (ص: 330).

(58) ورواه عبد الله بن يوسف، عن يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء بلفظ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، إِذْ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ احْتُمِلَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِي، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ مَذْهُوبٌ بِهِ، فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي، فَعُمِدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ، أَلَا وَإِنَّ الْإِيمَانَ حِينَ تَقَعُ الْفِتَنُ بِالشَّامِ». - كما سيأتي -.

مرسل، لم يدرك نصر بن علقمة جبير بن نفير»[59]. وإن صرّح أبو علقمة في آخر الحديث بسماعه من عبد الرحمن بن جُبير، ولعله الواسطة بينه وبين جُبير بن نُفير، إلا أننا لا نجزم بسماعه جميع الحديث من هذه الواسطة.

2 - **ورواه خزيمة بن جنادة[60]، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بن علقمة[61]، عن ابن عايذ وهو ابن عبدالرحمن بن عبد الله الشمالي[62]، وجبير بن نفير، والحارث بن الحارث[63]، وكثير بن مرة[64]، ونفر من الفقهاء، عن ابن حوالة.**

أخرجه ابن عساكر (1/ 78) من طريق أبي العباس عبدالله بن عبيد بن يحيى المعروف بابن أبي حرب[65]، عن نصر بن خزيمة بن جنادة، عن أبيه خزيمة به.

قلت: يروي عبدالله بن عبيد بن يحيى بن أبي حرب بهذا الإسناد حديثاً منكراً، وهو مجهول لا يعرف حاله، ولم أقف على ترجمة لخزيمة بن جنادة، إلا في ترجمة نصر بن علقمة أن من الرواة عنه خزيمة بن جنادة بن محفوظ بن علقمة ابن ابن أخيه، له عنه نسخة كبيرة[66]، ولم أجد متابعات لهذا الوجه، ولم يثبت أن هؤلاء الصحابة يروون عن ابن حوالة، ويُستغرب سياق الجمع بين عدد من الشيوخ، من بينهم مبهمون في الإسناد.

ثانياً: وأما رواية أبي يحيى سُليم بن عامر الحمصي الكلاعيّ:

فرواه معاوية بن صالح[67]، عن سليم بن عامر، عن جبير بن نفير عن ابن حوالة:

أخرجه **البخاري في التاريخ الكبير**(5/ 33)،

(59) جامع التحصيل (ص: 829).

(60) لم أقف له على ترجمة.

(61) محفوظ بن علقمة الحضرمي، أبو جنادة الحمصي، صدوق، من السادسة. التقريب (ص: 522)

(62) عبد الرحمن بن عائذ الثُّمالي الحمصي ثقة من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة، قال أبو زرعة: لم يدرك معاذا. التقريب (ص: 343).

(63) الحارث بن الحارث الغامديّ، يكنى أبا المخارق. قال ابن السّكن: يعدّ في الحمصيين. وقد أدرك النبيّ ﷺ، وروى عنه أحاديث.. الإصابة (1/ 662).

(64) كثير بن مرة الحضرمي الحمصي، ثقة من الثانية، ووهم من عدّه في الصحابة. التقريب (ص: 460)

(65) عبد الله بن عبيد بن يحيى، أبو العباس بن أبي حرب السلماني، قدم دمشق، وحدث بها عن أبي علقمة نصر بن خزيمة بن جنادة، ثم ذكر بإسناده إلى أبي العباس عبد الله بن عبيد بن= يحيى، المعروف بابن أبي حرب، من أهل سلمية قدم علينا، ثنا أبو علقمة نصر بن خزيمة بن جنادة الكناني، أخبرني أبي عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بن علقمة، عن **ابن عائذ كناز، يعني أن اسمه كناز، عن عتبة بن عبد أن النبي ﷺ: (نهاهن عن النوح الأكبر، والخمش، وقد الثوب، والرنة، ولكن العين تدمع، والنفس تحزن).**

قال: ولست أعلم صحة ذلك، والمحفوظ أن اسم ابن عائذ عبدالرحمن، والله أعلم. تاريخ دمشق لابن عساكر (29/ 365).

(66) كما في تهذيب التهذيب (4/ 218).

(67) معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي، الحمصي، صدوق له أوهام (ت: 258هـ). التقريب(ص: 538)

معلقــاً، والفــسوي (2/ 288)، والطــبراني في مــسند الــشاميين (1975)[68]- ومــن طــريقهما ابــن عــساكر (1/ 72) – من طريق **عبد الله بن صالح**[69]**، عن معاويـة بن صالح، عن سليم بن عامر، عن جبير بـن نفـير، عـن ابن حوالة به.**

قلت: وهذا طريق ضعيف أيضاً لأنه مـن روايـة عبد الله بن صالح كاتب الليث، عـن معاويـة، وكلاهمـا ضعيف، تفردا بهذا الإسناد عن جبير، وهما ممن لا يحتمل تفردهما، ولا سـيما أن هـذا مـن أحاديـث أهـل الـشام، ورواية معاوية فيها متكلم بها، قال محمد بـن أحمـد بـن أبي خيثمة: «وكان معاوية يُغـرب بحـديث أهـل الـشام جداً»، كما أن رواية عبد الله بن صالح، عن معاوية، تعـدُّ من الغرائب. فعن حميد بْن زَنْجَوَيْهِ، قالَ: «قُلتُ لعلي بْن المديني: إنك تطلب الغرائب، فأتِ عَبد الله بـن صَـالِحٍ، واكتب كتاب مُعَاوِيَة بْن صالح تستفيد مِئَتَي حديث»[70].

وجبير بن نفير من ثقات التابعين من أهل الشام، ربما دلّس عن كبار الصحابة[71]، ولم يثبـت لـه البخـاري سـماعاً مـن الـصحابة إلا مـن أبي ذر، وأبي الـدرداء[72]، وأثبت ابن أبي حـاتم سـماعه مـن أبي ذر، وأبي الـدرداء، والنوّاس بن سمعان، وسلمة بن نفيل.

الراوي الثالث عن ابن حوالة: يونس بن ميسرة: واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد بن عبدالله الشعيثي[73]**، عن مكحول، ويونس بن ميسرة بن حلبس**[74]**، عن ابن حوالة.**

---

(68) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (20/ 316) بلفظ آخر من طريق عَبدُالله بن صَالِحٍ، عن مُعَاوِيَة بن صَالِحٍ: حـدثني سُـلَيْمُ بن عَامِرٍ، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ قال: «كنا مُعَسْكِرِينَ مع مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ ﷺ فَقَامَ مُرَّةُ بن كَعْبٍ الْبَهْزِيُّ فقال: أَمَا وَالله لَـوْلا شَيْءٌ سَمِعْتُهُ من رسول الله ﷺ ما قُمْتُ هذا الْمَقَامَ، قال: فلـما سمع مُعَاوِيَةُ ذِكْرَ رسول الله ﷺ أَجْلَسَ النـاس، فقـال: بَيْنَـا نَحْنُ عِنْدَ رسول الله ﷺ جُلُوسٌ إِذْ مَرَّ عُثْمَانُ مُـرَجِّلا مُعْـدِقًا، فقال رسول الله ﷺ: لَتَخْرُجَنَّ فِتْنَةٌ من تَحْتِ رجلَيْ أو من تَحْتِ قَدمَيْ هذا وَمَنِ اتَّبَعَهُ يَوْمَئِذٍ على الْهُدَى، فَقُمْتُ حتـى أَخَـذْتُ بِمَنْكِبِ عُثْمَانَ حتى لَفَتُّهُ إلى رسول الله ﷺ، فقلت: هذا، قال: نعم هذا، وَمَنِ اتَّبَعَهُ يَوْمَئِذٍ على الْهُدَى، فَقَامَ عبد الله بن حَوَالَـةَ الأَنْصَارِيُّ من عِنْدِ الْمِنْبَرِ فقال: إِنَّكَ لِصَاحِبُ هذا؟ قال: نعـم، قال: أَمَا وَالله إني حَاضِرٌ ذلك الْمَجْلِسَ، وَلَوْ كنت أَعْلَمُ أَنَّ لي في الْجَيْشِ مُصَدِّقًا لَكُنْتُ أَوَّلَ من تَكَلَّمَ بِهِ».

(69) عبد الله بن صالح بـن محمـد بـن مـسلم الجهنـي، أبـو صـالح المصري، كاتب الليث، صدوق، كثير الغلـط، ثبـت في كتابـه، وكانت فيه غفلة (ت: 222هـ). التقريب (ص: 308).

(70) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 143)، إكـمال تهـذيب الكـمال (11/ 271).

(71) انظر: طبقات المدلسين (ص: 28).

(72) انظر التاريخ الكبير(2/ 2238).

(73) محمد بن عبد الله بن المهـاجر الـشعيثي النـصري، أبـو عبـد الله الدمشقي، (ت:152هـ)، صدوق. التقريب (ص: 490).

(74) يونس بن ميسرة بن حلـبس الجبلاني الحمـيري، أبـو حلـبس، ويقال: أبو عبيد، الدمشقي الأعمى، (ت:132هـ) ثقـة عابـد. التقريب (ص: 614).

أخرجه ابن عساكر (1/ 70) - **عن أحمد بن المعلى، عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد**[75]**، عن محمد الشعيثي به**. قال ابن عساكر: «كذا رواه الشعيثي عن يونس، ورواه ابن أبي شيبان، فأدخل بينه وبين أبي حوالة أبا إدريس». **قلت:** وهو طريق ضعيف؛ لأنه من رواية هشام بن عمار صدوق يتلقن، وقد اختلف في روايته لهذا الحديث اختلافًا كثيراً.

الوجه الثاني: ورواه أبو الربيع سليمان بن عتبة الغساني[76]**، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء.**

أخرجه البزار (2851) عن **عمر بن الخطاب السجستاني**[77]، وابن عساكر (1/ 72) من **طريق هشام بن عمار، وأبي الشيخ بن أبي عاصم**[78].

ثلاثتهم (عمر السجستاني، وهشام بن عمار، وأبو الشيخ ابن أبي عاصم) عن سليمان بن عتبة به.

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي أحسن من حديث أبي الدرداء».

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (10/ 58): «رواه البزار والطبراني، وقال: «فليلحق بيَمنه، وليسْقَ من غُدُرِه». وفيهما سليمان بن عتبة[79]، وقد وثّقه جماعة، وفيه خلاف لا يضر، وبقية رجاله ثقات».

قلت: هو طريق ضعيف تفرد به سليمان بن عتبه فأغرب به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، ولا سيما أنه قد خولف.

الوجه الثالث: ورواه إبراهيم بن أبي شيبان[80]**: عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة:**

ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) (1/ 292)، معلقاً - ومن طريقه ابن عساكر (1/ 71)، - عن محمد بن المبارك الصوري[81]، عن إبراهيم بن أبي شيبان به.

وذكره ابن أبي حاتم في العلل لأبيه (2/ 450) (1001)، قال أبو حاتم: «صحيح حسن غريب»[82].

---

(75) صدقة بن خالد القرشي الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، مولى أم البنين، (ت:171هـ)، ثقة. التقريب (ص:275).

(76) سليمان بن عتبة بن ثور بن يزيد بن الأخنس السلمي، أبو الربيع الدمشقي، صدوق له غرائب. التقريب (ص: 253).

(77) عمر بن الخطاب السجستاني، أبو حفص القشيري، (ت:264هـ). صدوق. التقريب (ص: 412).

(78) لم أقف على ترجمته.

(79) في المطبوع من مجمع الزوائد: عقبة وصوابه عتبة - كما أثبته -.

(80) إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي شيبان العنسي أبو أمية، قال البخاري:حديثُه فِي الشاميين. قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو مسهر: ثقة. التاريخ الكبير (1/ 292)، الجرح والتعديل (2/ 111)، تاريخ أبي زرعة (ص:382)، تاريخ الإسلام (4/ 576).

(81) محمد بن المبارك الصوري، نزيل دمشق، القلانسي، القرشي، ثقة (ت: 215). التقريب (ص: 892)

(82) وهذا اللفظ من أبي حاتم على غير منهجه في العلل، وهي عبارة أشبه ما تكون بعبارة الترمذي، وقد وجدت في تحقيق المطبوع=

قال ابن عساكر: «كذا رواه الشعيثي عن يونس، ورواه إبراهيم بن أبي شيبان الدمشقي عن يونس، فأدخل بينه وبين أبي حوالة أبا إدريس الخولاني».

قلت: هذا طريق ضعيف حيث ذكره البخاري معلقاً، قال الشيخ المعلمي: «إخراج البخاري الخبر في التاريخ لا يفيد الخبر شيئاً، بل يضره فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وهن راويه»[83].

والذي يظهر لي – والله أعلم– أن أبا حاتم يصحح هذا الطريق بالنسبة لطريق سليمان بن عتبة الذي أتى بالحديث على غير وجهه، فأغرب به، فأسنده إلى أبي الدرداء.

الراوي الرابع عن ابن حوالة: بسر بن عبيدالله الحضرمي الشامي، واختلف على الراوي دونه في إسناده ومتنه:

1 – رواه **صدقة بن خالد**[84]**، عن زيد بن واقد**[85]**، عن بسر بن عبيدالله الحضرمي**[86]**، عن ابن حوالة.**

أخرجه السمعاني في فضائل الشام (2)، وابن عساكر (1/ 69)، والضياء المقدسي في المختارة (9237) – من طريق **هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن زيد بن واقد** به.

2 – ورواه يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء بلفظ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، إِذْ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ احْتُمِلَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِي، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ مَذْهُوبٌ بِهِ، فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي، فَعُمِدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ، أَلَا وَإِنَّ الْإِيمَانَ حِينَ تَقَعُ الْفِتَنُ بِالشَّامِ**».

أخرجه عبدالله في الفضائل لأبيه (2/ 901) (1717) عن إسحاق بن عيسى. والفسوي (2/ 289) عن عبدالله بن يوسف[87]. كلاهما (إسحاق بن عيسى، وعبد الله بن يوسف) عن يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء به.

والذي يظهر أن الوجه الثاني هو الراجح عن بسر، فقد رواه ثقة، عن زيد بن واقد، عن بسر، في حين روى الوجه الأول صدقة بن خالد، وهو وإن كان ثقة إلا أن

=ما نصه: «وجدت في النسخة (أ) في الهامش بخط مغاير صحيح حسن غريب». وقد راجعت الشيخ الدكتور سعد الحميد محقق الكتاب عن ذلك، فأجاب بما مفاده: «أن العبارة مثبتة في ثلاث نسخ من متن كلام أبي حاتم، وأن هذا قد يكون من تهميش أحد التلامذة حين وجد هذه العبارة ليست على منهج أبي حاتم».

(83) حاشية الفوائد المجموعة (ص: 168).

(84) صدقة بن خالد الأموي، أبو العباس الدمشقي، ثقة (ت271هـ). التقريب (ص: 275).

(85) زيد بن واقد القرشي، أبو عمر، الشامي الدمشقي، ثقة، من كبار أصحاب مكحول. التقريب (ص: 224).

(86) بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي، ثقة حافظ. قال أبو مسهر: أحفظ أصحاب أبي إدريس عنه: بسر بْن عُبَيد الله. تهذيب الكمال (4/ 76) التقريب (ص: 122).

(87) ورواه عبد الله بن يوسف، **عن يحيى بن حمزة الدمشقي، عن نصر بن علقمة، يَرُدُّ** الحديث إلى جبير بن نفير – سبق تخريجه–.

روايته جاءت من طريق هشام بن عمار، وهشام قد اضطرب في روايته لهذا الحديث اضطراباً شديداً.

وبسر من أحفظ أصحاب أبي إدريس، فجاءت روايته هنا متصلة عنه على الجادّة.

وبسر لم يروِ هذا الحديث عن أبي إدريس، عن ابن حوالة، بل رواه عنه عن أبي الدرداء، بلفظ مختلف عن لفظ مكحول عنه، مع أنه من أحفظ أصحاب أبي إدريس الخولاني، وتبدو هذه قرينة في عدم صحة رواية أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة لهذا الحديث، حيث لم يروها أحفظ وأثبت أصحابه عنه.

كما أن زيد بن واقد من كبار أصحاب مكحول، ومع هذا لم يرو هذا الحديث عنه – كما بينا في الاختلاف عليه-.

الراوي الخامس عن ابن حوالة: صالح بن رستم، واختلف على الراوي دونه في متنه وإسناده:

الوجه الأول: رواه هشام بن عمار، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[88]، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[89]، عن صالح بن رستم[90]، عن ابن حوالة، وفي لفظه زيادة أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، خِرْ لِي بَلَدًا أَكُونُ فِيهِ، فَلَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَبْقَى لَمْ اخْتَرْ عَلَى قُرْبِكَ قَالَ: (عَلَيْكَ بِالشَّامِ ثَلَاثًا). فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ كَرَاهِيَتَهُ إِيَّاهَا قَالَ: (هَلْ تَدْرِي مَا يَقُولُ الله فِي الشَّامِ؟ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: (يَا شَامُ، أَنْتَ صَفْوَتِي مِنْ بِلَادِي، أُدْخِلُ فِيكَ خَيْرَتِي مِنْ عِبَادِي، أَنْتَ سَوْطُ نِقْمَتِي وَسَوْطُ عَذَابِي، أَنْتَ الَّذِي لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرْ، أَنْتَ الْأَنْدَرُ، وَإِلَيْكِ عَلَيْكِ الْمَحْشَرُ)، وَرَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَمُودًا أَبْيَضَ كَأَنَّهُ لُؤْلُؤَةٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ قُلْتُ: (مَا تَحْمِلُونَ؟) قَالَ: عَمُودُ الْإِسْلَامِ، أَمَرَنَا أَنَ نَضَعَهُ بِالشَّامِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ رَأَيْتُ الْكِتَابَ اخْتُلِسَ مِنْ تَحْتِ وِسَادَتِي، فَظَنَنْتُ أَنَّ اللهَ قَدْ تَخَلَّى مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي، فَإِذَا هُوَ نُورٌ بَيْنَ يَدَيَّ حَتَّى وُضِعَ بِالشَّامِ، فَمَنْ أَبَى فَلْيَلْحَقْ بِيَمَنِهِ، وَلْيَسْتَقِ مِنْ غُدُرِهِ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ تَكَفَّلَ لِي بِالشَّامِ).

أخرجه الطبراني في الشاميين (1/ 345) (601) – ومن طريقه الخطيب في المتفق والمفترق (2/ 1204) (751)، وابن عساكر (1/ 69) – عن **أحمد بن المعلى**[91]، **وأحمد بن أنس بن مالك**[92]، عن هشام بن عمار، عن **عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر**[93]، **عن**

(88) عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو إسماعيل الدمشقي، ثقة. التقريب (ص: 311).

(89) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السلمي الشامي الدمشقي، (ت:100هـ وبضع وخمسون)، ثقة. التقريب (ص:353).

(90) صالح بن رستم الهاشمي مولاهم، أبو عبد السلام الدمشقي،=

=مجهول. التقريب (ص: 272).

(91) أحمد ابن المعلى بن يزيد الأسدي الدمشقي أبو بكر، صدوق، (ت 286هـ).

(92) أحمد بن أنس بن مالك، أبو الحسن الدمشقي المقرئ، وكان ثقة. تاريخ دمشق (40/ 71). والتقريب (ص: 84).

(93) عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو إسماعيل=

عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، به.

قال ابن عساكر: «كذا في هذه الرواية، ورواه غيره عن هشام، ولم يذكر أبيه».

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 58): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير صالح بن رستم، وهو ثقة».

الوجه الثاني: رواه هشام بن عمار، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن صالح بن رستم، عن ابن حوالة.

أخرجه الدولابي (12/ 8071) (1530)، وابن عساكر (1/ 70) من طريق **أحمد بن شعيب**[94]. وابن عساكر (1/ 70) من طريق **أبي صالح القاسم بن الليث**[95]. وابن عساكر (16/ 495)، وابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب) (7/ 3332) من **طريق خفيف الغازي**[96]. ثلاثتهم عن هشام بن عمار، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن جابر، به.

قلت: ولعل الوجه الثاني هو الأرجح عن هشام حيث رواه ثقتان، بينما روى الأول ثقة وصدوق، ولفظه منكر، والحمل فيه على هشام بن عمار صدوق يتلقن، وقد اختلف في روايته لهذا الحديث اختلافًا كثيراً. فمرة رواه عن عبدالله بن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه، ومرة أسقط أباه.

الراوي السادس عن ابن حوالة: أبو قتيلة مرثد بن وداعة الحمصي:

روى هذا الحديث أبو قُتيلة مرثد بن وداعة الحمصي[97]، عن ابن حوالة، واختلف على الراوي دونه:

رواه خالد بن معدان[98] واختلف عليه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: خالد بن معدان، عن أبي قتيلة، عن ابن حوالة:

أخرجه أحمد (28/ 215) (17005)، - ومن

=الدمشقي، ثقة. والتقريب (ص: 311).

(94) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي، (ت:303هـ)، الحافظ صاحب السنن. التقريب (ص: 80).

(95) القاسم بن الليث بن مسرور بن الليث بن مالك الرسعني، أبو صالح العتابي، (ت:304هـ)، ثقة. التقريب (ص: 451).

(96) لم يرد فيه جرح أو تعديل. سبقت ترجمته.

(97) مرثد بن وداعة: أبو قتيلة، بقاف ومثناة مصغّرا، الحمصي. قال البخاريّ: له صحبة، وأنكر أبو حاتم على البخاري قوله: إن له صحبة، وحجة البخاري واضحة. وذكره ابن حبّان في الصحابة، ثم ذكره في التابعين، وله عند أبي داود والبغويّ من رواية خالد بن معدان عنه، عن عبد اللهَّ بن حوالة - حديث في فضل الشام، وذكره في الصحابة جماعة منهم مطين، والطبراني في الكنى، وأورد له من رواية خالد بن معدان عنه حديثا آخر. الإصابة في تمييز الصحابة (6/ 56).

(98) خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، أبو عبد الله الشامي الحمصي، (ت:103هـ)، ثقة عابد يرسل كثيرا. التقريب (ص:190)، وجامع التحصيل (ص: 171).

طريقه ابن عساكر (1/ 75) – **عن حيوة بن شريح، ويزيد بن عبد ربه.**

وأبو داود (2483)، والطبراني في مسند الشاميين (1172) – ومن طريقه الضياء في المختارة (231)، – وابن البخاري في مشيخته – (45) – وابن عساكر (1/ 76) – والمزي في تهذيب الكمال (27/ 361)، من **طريق حيوة بن شريح**. والطبراني – ومن طريقه المقدسي في المختارة (232) – من **طريق الوليد بن شجاع.** وابن عساكر (1/ 76) – **من طريق أبي طالب عبدالجبار بن عاصم الشامي، وهمام بن أبي بدر**. والبغوي في المعجم (4/ 155) (1667)، عن **النسائي مختصرا**[99].

كلهم – وعدتهم ستة – عن بقية بن الوليد[100]، عن بَحِير بن سعيد[101]، عن خالد بن معدان به.

قلت: هو وجه ضعيف فيه بقية بن الوليد، تفرد به، وقد عنعن، ولم يصرح فيه بالتحديث.

الوجه الثاني: خالد بن معدان، عن أبي قتيلة، قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ عَلَى مِنْبَرٍ يَخْطُبُ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا اسْتَفْتَحَ إِذْ قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِذْ قَالَ: «إِنَّ اللهَ فَاتِحٌ لَكُمْ وَمُمَكِّنٌ لَكُمْ» فَقَالَ رَجُلٌ: خِرْ لِي قَالَ: «عَلَيْكَ بِالشَّامِ؛ فَإِنَّهَا خِيرَةُ اللهِ مِنْ بِلَادِهِ، يَجْتَبِي إِلَيْهَا خِيرَتَهُ مِنْ عِبَادِهِ»:

أخرجه الطبراني في الشامبين (1/ 256) (442) – ومن طريقه ابن عساكر (1/ 76) – من طريق روّاد بن الجراح[102]، عن صدقة[103]، عن **ثور بن يزيد[104]، عن خالد بن معدان به.**

قال ابن عساكر: «كذا رواه ثور بن يزيد، عن جابر، عن خالد»[105].

قلت: ليس فيه جابر. وهذا طريق ضعيف فيه روّاد، اختلط، فتُرك حديثه، ويرويه عن شيخ ضعيف.

الوجه الثالث: خالد بن معدان، عن العرباض سارية:

(99) فيه تصحيف: أبو فتيلة إلى أبي ثميلة.

(100) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحميري الميتمي، أبو يحمد الحمصي، (ت:197هـ)، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال النسائي: إذا قال: حدثنا، وأخبرنا، فهو ثقة. في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين. التقريب (ص: 126)، تعريف أهل التقديس (ص: 49).

(101) بَحِير بن سعد السحولي الكلاعي، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت. التقريب (ص: 120).

(102) روّاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني، صدوق، اختلط بأخرة، فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة. التقريب (ص: 211).

(103) صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية، أو أبو محمد الدمشقي، ضعيف (266هـ). التقريب (ص:451).

(104) ثور بن يزيد الديلي المدني، مولى بني الديل بن بكر، (ت:135هـ)، ثقة. التقريب (ص: 135).

(105) ولا أعلم وجه زيادة ابن عساكر لجابر في قوله.

أخرجه الطبراني في الكبير (18/ 251) – ومن طريقه ابن عساكر (1/ 78)-، من طريق محمد بن حمير[106]، **عن فضالة بن شريك**[107]**، عن خالد بن معدان به.**

وذكره ابن أبي حاتم في العلل لأبيه (6/ 566) (2762)، وأعلّه أبو حاتم، فقال: قد دخل له حديث في حديث؛ حديث ابن حوالة؛ في حديث سعيد بن عبد العزيز»[108].

قال ابن عساكر: «وخالفهما فضالة بن شريك، فقال: عن خالد، عن عرباض بن سارية، عن النبي ﷺ أنه قال: ثم قام ابن حوالة، لم يذكر أبا قتيلة، ولا ابن حوالة».

قلت: وهو طريق ضعيف، فيه فضالة لم نقف على حاله، ومحمد بن حمير صدوق له غرائب، وقد أغرب بهذا الإسناد، وجميع هذه الطرق منكرة عن خالد بن معدان، رواها من لا يحتج به، واختلفوا فيها عليه.

الراوي السابع عن ابن حوالة: عبدالله بن شقيق العقيلي:

روى هذا الحديث عبد الله بن شقيق العقيلي[109]**، عن ابن حوالة، واختلف على الرواة دونه في إسناده ومتنه:**

أولاً: رواه كهمس، واختلف عليه:

الوجه الأول: كهمس بن الحسن[110]**، عن عبدالله بن شقيق**، عن رجل من عَنَزَةَ **يُقَالُ: لَهُ زَائِدَةُ، أَوْ مَزِيدَةُ بْنُ حَوَالَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي سَفَرٍ مِنْ أَسْفَارِهِ، فَنَزَلَ النَّاسُ مَنْزِلًا، وَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ظِلِّ دَوْحَةٍ، فَرَآنِي، وَأَنَا مُقْبِلٌ مِنْ حَاجَةٍ لِي، وَلَيْسَ غَيْرُهُ وَغَيْرُ كَاتِبِهِ، فَقَالَ: (أَنَكْتُبُكَ، يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟) قُلْتُ: عَلَامَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: فَلَهَا عَنِّي، وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَاتِبِ، قَالَ: ثُمَّ دَنَوْتُ دُونَ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ: (أَنَكْتُبُكَ، يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟) قُلْتُ: عَلَامَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: فَلَهَا عَنِّي، وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَاتِبِ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمَا، فَإِذَا فِي**

(106) محمد بن حمير بن أنيس السليحي الحمصي، صدوق (ت:200هـ). وقال أبو حاتم: لا يحتج به. قال الذهبي:له غرائب وأفراد. التقريب (ص: 475). ميزان الاعتدال (3/ 532).

(107) فضالة بن شريك، روى عن: خالد بن معدان، روى عنه: محمد بن حمير، قال أبو حاتم: لا أعرفه. الجرح والتعديل (7/ 78).

(108) قال محقق العلل: الظاهر أنه يعني: دخل على الراوي حديث العرباض بن سارية في حديث عبد الله بن حوالة، من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن مكحول، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة.. وأما حديث العرباض: فأخرجه أحمد في «مسنده» (4/ 126)، رقم (17142)، وأبو داود في «سننه» (4607)، والترمذي في «جامعه» (2676)، وابن ماجه (42 و43 و44) **بلفظ: قام فينا رسول الله ذات يوم، فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقيل: يا رسول الله! وعظتنا موعظة مودع، فاعهد إلينا بعهد... الحديث.**

(109) عبد الله بن شقيق العقيلي، أبو عبد الرحمن، البصري، (ت:108هـ)، ثقة فيه نصب. التقريب (ص: 307).

(110) كهمس بن الحسن التميمي وقيل التيمي، أبو الحسن البصري، (ت:149هـ)، ثقة. التقريب (ص: 462).

صَدْرِ الْكِتَابِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمَا لَنْ يُكْتَبَا إِلَّا فِي خَيْرٍ، فَقَالَ: (أَنَكْتُبُكَ، يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟)، فَقُلْتُ: نَعَمْ، يَا نَبِيَّ اللهِ، فَقَالَ: (يَا ابْنَ حَوَالَةَ، كَيْفَ تَصْنَعُ فِي فِتْنَةٍ تَثُورُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ؟) قَالَ: قُلْتُ: أَصْنَعُ مَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: (عَلَيْكَ بِالشَّامِ)، ثُمَّ قَالَ: (كَيْفَ تَصْنَعُ فِي فِتْنَةٍ كَأَنَّ الْأُولَى فِيهَا نَفْجَةُ أَرْنَبٍ؟) قَالَ: فَلَا أَدْرِي: كَيْفَ قَالَ فِي الْآخِرَةِ [ص:465]، وَلَأَنْ أَكُونَ عَلِمْتُ كَيْفَ قَالَ فِي الْآخِرَةِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

أخرجه أحمد (33/ 464)(20354) –وعنه ابنه عبدالله في الفضائل (2/ 1133) (1704)، ومن طريقه ابن عساكر (1/ 81) –، وابن سعد (7/ 290)، والضياء في المختارة (245)، من طريق **يزيد بن هارون**[111]**، عن كهمس بن الحسن به.**

قال الضياء في «الأحاديث المختارة» (9/ 284) بعد أن ساقه: «أخرجناه اعتباراً، فيحتمل- والله أعلم- أن عبدالله ابن حوالة كان اسمه زائدة أو مزيدة، ثم غيّر إلى عبدالله».

وقد أنكر ابن معين هذه الرواية، وحمل الخطأ فيها على يزيد بن هارون، قال ابن أبي خيثمة: «سُئل يحيى بن معين عن حديث يزيد بن هارون، عن كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن شقيق، عن رجل من عنزة يقال له: زائدة أو مزيدة ابن حوالة: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزل في ظل دومة...» نحو حديث إسماعيل، عن الجريري، ولم يذكر فيه عثمان، فقال: «خطأ من يزيد». قال: سمعت أبى قال: كان يعاب على يزيد بن هارون حين ذهب بصره أنه ربما سئل الحديث لا يعرفه من جارية له، فتحفظه من كتابه، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: يزيد بن هارون ليس من أصحاب الحديث لا يميز، ولا يبالى عمن روى»[112].

---

(111) يزيد بن هارون بن زاذي، السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، (ت:206هـ)، ثقة متقن عابد. التقريب (ص: 606).

(112) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم البلخي (2/ 22). وذكر هذا القول دون الحديث: الذهبي في «السير»، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»، والخطيب في تاريخ بغداد (14/ 338، 339)، وعلق الذهبي عليه قائلاً: ما بهذا الفعل بأس مع أمانة من يلقنه، ويزيد حجة بلا مثنوية، أي: بلا منازع.

وقد اختلف أهل العلم في زائدة، هل هو ابن حوالة أم غيره: قال ابن أبي حاتم: «زائدة أو مزيدة، روى عن عبدالله بن حوالة، روى عنه عبدالله بن شقيق، سمعت أبي يقول ذلك». وقال ابن حجر: «زائدة بن حوالة العنزي: ذكره ابن عبدالبر مختصراً، وتبعه ابن الأثير، وعلّم له الذهبي علامة أحمد، وذكره العماد ابن كثير في تسمية الصحابة الذين أخرج لهم أحمد، فقال: زائدة أو مزيدة بن حوالة في الجزء الثاني من مسند البصريين، فوجدت حديثه عند أحمد من طريق كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن شقيق: حدثني رجل من عنزة، يقال له: زائدة أو مزيدة بن حوالة، قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر من أسفاره، فنزل الناس منزلاً، ونزل النبي ﷺ في ظل دوحة، فرآني، وأنا مقبل من حاجة لي، وليس غيره وغير كاتبه، فقال: أنكتبك=

الوجه الثاني: كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن شقيق، عن رجل يقال له: زايدة، أو مزيدة، عن أبي حوالة:

أخرجه ابن عساكر (1/ 81) – من طريق أبي محمد بن عبدالله البخاري تعليقًا، عن **عارم**[113]، **عن خالد بن الحارث**[114]، عن كهمس بن الحسن به بلفظ: «يا ابن حوالة، كيف تصنع في فتنة تثور في أقطار الأرض كأنها صياصي بقر؟» قال: قلت: أصنع ماذا يا رسول الله؟ قال: «عليك بالشام».

والذي يظهر أن كلا الوجهين خطأ على كهمس، فالأول أخطأ فيه يزيد بن هارون حيث أنكر روايته ابن معين، والثاني أخطأ فيه خالد بن الحارث كما يُفهم من كلام ابن عساكر.

قلت: ولعل الحمل في الخطأ على عارم، فقد اختلط في آخر عمره، فروى أحاديث منكرة.

ثانيا: رواه إسماعيل بن إبراهيم بن علية، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، عن الجريري[115]**، عن عبد الله بن شقيق، عن ابن حوالة:**

أخرجه أحمد (17004) عن **إسماعيل بن إبراهيم بن علية**. وابنُ أبي عاصم في «السنة» (1294)، وفي «الآحاد والمثاني» (2296)، والضياء في المختارة (245) من طريق **حماد بن سلمة**، وأبو داود الطيالسي (1345)، **عن حماد بن سلمة، وحماد بن زيد.** ثلاثتهم عن الجريري، عن عبد الله بن شقيق، عن ابن حوالة قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ دَوْمَةٍ، وَعِنْدَهُ كَاتِبٌ لَهُ يُمْلِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: (أَلَا أَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟) قُلْتُ: لَا أَدْرِي،

=يا ابن حوالة،..الحديث. أخرجه يزيد بن هارون عن كهمس، وأخرج أحمد أيضاً في مسند عبدالله بن حوالة، عن إسماعيل بن علية، عن الجُريري، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن حوالة، فذكر نحوه. هكذا أخرجه في مسند عبدالله بن حوالة، وليس في الخبر تسميته عبدالله، لكن أخرجه الطبراني من طريق حماد بن سلمة، عن الجريري، فسماه عبدالله، وعبدالله بن حوالة صحابي مشهور نزل الشام، وهو مشهور بالأزدي، وهو أشهر من زائدة راوي هذا الخبر، فلعل بعض رواته سماه عبدالله ظناً منه أنه ابن حوالة المشهور فسماه عبدالله، والصواب زائدة أو مزيدة، على الشك، وليس هو أخا عبدالله؛ لأن عبدالله أزدي، ويقال: عامري حالف الأزد، وزائدة عنزي، ولم أر له ذكراً إلا في هذا الموضع من مسند أحمد». «الجرح والتعديل» (3/ 612)، «الإصابة» (2/ 548).

(113) محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، لقبه عارم، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، (223هـ).التقريب (ص: 502).

(114) خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان بن عبيد، أبو عثمان البصري، (ت:186هـ)، ثقة ثبت. التقريب (ص: 187).

(115) سعيد ابن إياس الجُريري، أبو مسعود البصري، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، (ت: 144هـ). وقال العجلي: بصري ثقة، واختلط بآخره، روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، وابن علية، وعبد الأعلى من أصحهم سماعًا، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، والثوري، وشعبة، صحيح. التقريب (ص: 233)، إكمال تهذيب الكمال (5/ 261).

مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، فَأَعْرَضَ عَنِّي – وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، مَرَّةً فِي الْأُولَى: (نَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟) قُلْتُ: لَا أَدْرِي، فِيمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَأَعْرَضَ عَنِّي –، فَأَكَبَّ عَلَى كَاتِبِهِ يُمْلِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: (أَنَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟) قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ. فَأَعْرَضَ عَنِّي، فَأَكَبَّ عَلَى كَاتِبِهِ يُمْلِي عَلَيْهِ، قَالَ: فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِي الْكِتَابِ عُمَرُ، فَقُلْتُ: إِنَّ عُمَرَ لَا يُكْتَبُ إِلَّا فِي خَيْرٍ، ثُمَّ قَالَ: (أَنَكْتُبُكَ يَا ابْنَ حَوَالَةَ؟)، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: (يَا ابنَ حَوَالَةَ، كَيْفَ تَفْعَلُ فِي فِتْنَةٍ تَخْرُجُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ كَأَنَّهَا صَيَاصِي بَقَرٍ؟)، قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: (وَكَيْفَ تَفْعَلُ فِي أُخْرَى تَخْرُجُ بَعْدَهَا كَأَنَّ الْأُولَى فِيهَا انْتِفَاجَةُ أَرْنَبٍ؟) قُلْتُ: لَا أَدْرِي، مَا خَارَ اللهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: (اتَّبِعُوا هَذَا)، قَالَ: وَرَجُلٌ مُقَفّي حِينَئِذٍ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فَسَعَيْتُ، وَأَخَذْتُ بِمَنْكِبَيْهِ، فَأَقْبَلْتُ بِوَجْهِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: هَذَا؟ قَالَ: (نَعَمْ)، قَالَ: وَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

قلت: ويظهر أن رواية الجريري هي الأرجح عن عبد الله بن شقيق، فهو وإن اختلط إلا أنها من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وليس فيها لفظ «وعليك بالشام»، بل فيها نص من ابن حوالة بأن رسول الله لم يختر له، أما رواية كهمس «وفيها الأمر بسكنى الشام وقت الفتن» فهي خطأ من الراوي عنه.

وجميع هذه الطرق ضعيفة للانقطاع بين عبد الله بن شقيق وابن حوالة، فابن شقيق قدِم الشام وحدّث بها، ولم يثبت سماعه من ابن حوالة. كما أن روايته عن ابن حوالة تختلف عن حديثنا –قيد الدراسة – والقدر المشترك فيها هو إخبار ابن حوالة بحدوث الفتن، دون الإخبار بتكفل الله للشام ولزوم جندها عند المقاتلة والانقسام.

الراوي الثامن عن ابن حوالة: سليمان بن سُمَيْر[116]:

أخرجه **أحمد** (37/ 154) (22489)، –ومن طريقه ابن عساكر (1/ 79)–، من طريق **عصام بن خالد**[117].وأحمد في نفس الموضع، والطبراني في «مسند الشاميين» (1054)، – ومن طريقه ابن عساكر (1/ 79)–، والضياء في المختارة (236) – من طريق **علي بن عياش**[118].

وابن عساكر (1/ 80) – من طريق **ابن الشمار**[119]، **وعن عمرو بن عثمان** [120]، **عن أبيه**[121].

(116) سلمان بن سُمَير الألهاني الشامي، ويقال سليمان، مقبول. التقريب (ص: 246).

(117) عصام بن خالد الحضرمي، أبو إسحاق الحمصي، (ت:214هـ) على الصحيح، صدوق. التقريب (ص: 390).

(118) علي بن عياش الألهاني، أبو الحسن الحمصي البكّاء، (ت:219هـ)، ثقة ثبت. التقريب (ص: 404).

(119) لم أقف على ترجمته.

(120) عمرو بن عثمان بن سعيد القرشي، أبو حفص الحمصي، مولى بني أمية، (ت:250هـ)، صدوق. التقريب (ص: 424).

(121) عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، مولاهم، أبو عمرو=

أربعتهم (عصام بن خالد، وعلي بن عياش، وابن الشمار، وعثمان بن سعيد) عن حريز بن عثمان[122]، عن سليمان بن سمير، عن ابن حوالة قَالَ: «سَيَكُونُ أَجْنَادٌ مُجَنَّدَةٌ: شَامٌ، وَيَمَنٌ، وَعِرَاقٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِأَيِّهَا بَدَأَ، وَعَلَيْكُمْ بِالشَّامِ، أَلَا وَعَلَيْكُمْ بِالشَّامِ، أَلَا وَعَلَيْكُمْ بِالشَّامِ، فَمَنْ كَرِهَ فَعَلَيْهِ بِيَمَنِهِ، وَلْيَسْقِ مِنْ غُدُرِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ ﷻ تَوَكَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ»:

قلت: وهو طريق ضعيف تفرد به سليمان بن سمير، وهو مقبول، ولم يتابع متابعة معتبرة.

الراوي التاسع عن ابن حوالة: ابن زغب الأيادي[123]:

أخرجه الحاكم (8309)، وابن عساكر (1/ 389)، والضياء في المختارة (238) - **من طريق ابن وهب، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب[124]، عن ابن زغب الأيادي عن ابن حوالة بلفظ مختلف عن رسول الله ﷺ قال: (بَعَثَنَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ لِنَغْنَمَ، فَقَدِمْنَا وَلَمْ نَغْنَمْ شَيْئًا، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ الله ﷺ الَّذِي نَزَلَ بِنَا مِنَ الْجُهْدِ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَكِلْهُمْ إِلَيَّ، فَأَضْعُفَ عَنْهُمْ، وَلا تَكِلْهُمْ إِلَى النَّاسِ، فَيَهُونُوا عَلَيْهِمْ، وَلا تَكِلْهُمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَيَعْجَزُوا عَنْهَا، وَلَكِن توحد بأرزاقهم، ثُمَّ قَالَ: لَيُفْتَحَنَّ عَلَيْكُمُ الشَّامُ، وَلَيُقْتَسَمَنَّ كُنُوزُ فَارِسَ وَالرُّومِ، وَلَيَكُونَنَّ لأَحَدِكُمْ مِنَ الْمَالِ كَذَا وَكَذَا، وَحَتَّى إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيُعْطَى مِائَةَ دِينَارٍ فَيَسْخَطُهَا، قَالَ: ثُمَّ وضع يده على رَأْسِي، فَقَالَ: يَا ابْنَ حَوَالَةَ، إِذَا رَأَيْتَ الْخِلافَةَ قَدْ نَزَلَتِ الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ، فَقَدْ دَنَتِ الزَّلازِلُ وَالْقَتْلُ، وَالسَّاعَةُ أَقْرَبُ إِلَى النَّاسِ مِنْ يَدِي هَذِهِ مِنْ رَأْسِكَ).**

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلت: ومتن هذا الحديث لا يشهد لمعنى حديثنا - قيد الدراسة -.

المطلب الثاني: الحكم على الإسناد:

مما سبق يتبين لنا أن الحديث يروى عن عدد من الرواة، عن ابن حوالة، لا يخلو طريق منها من علّة واختلاف، وخلاصة الأمر في الاختلافات على الراوي الأول: أبو إدريس الخولاني:

هذا الحديث رواه: أولاً: مكحول، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة مرفوعاً، وهو الوجه الذي أخرجه ابن حبان في (صحيحه)، وصححه الحاكم في

=الحمصي، (ت:209هـ)، ثقة. التقريب (ص: 383).

(122) حَرِيز بن عثمان بن جبر بن أحمر الرحبي، أبو عثمان، الشامي الحمصي، (ت:163هـ)، ثقة ثبت، رمي بالنصب. التقريب (ص: 156).

(123) عبد الله بن زغب الإيادي، شامي، عن عبد الله بن حوالة، ما روى عنه سوى ضمرة بن حبيب. قال المزي: روى له أبو داود حديثا واحدا، وقد وقع لنا عاليا عنه. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 519)، ميزان الاعتدال (2/ 423).

(124) ضَمْرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي، أبو عتبة الشامي الحمصي، ثقة. التقريب (ص: 280).

(المستدرك)، والذهبي، والسخاوي.

قلت: تفرد بروايته عنه سعيد بن عبد العزيز على اختلاف فيه. بينما لم يروه عنه أحفظ أصحابه **زيد بن واقد في حين رواه عن بسر الحضرمي، عن ابن حوالة**[125].

وهذا الإسناد ضعيف؛ لعدم ثبوت السماع بين مكحول وأبي إدريس، حيث إن سعيداً نفسه قد أنكر سماع مكحول من أبي إدريس، فيما نقله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز قال: «ما أدركنا أحدا أحسن سمتاً في العبادة من مكحول، وربيعة بن يزيد، قال: ولا يثبت أن مكحولاً سمع من أبي إدريس، وقد رواه بعضهم، ولا أراه شيئاً»[126].

ثانياً: ورواه بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، **عن أبي الدرداء بلفظ**: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، إِذْ رَأَيْتُ عَمُودَ الْكِتَابِ احْتُمِلَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِي، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ مَذْهُوبٌ بِهِ، فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي فَعُمِدَ بِهِ إِلَى الشَّامِ، أَلَا وَإِنَّ الْإِيمَانَ حِينَ تَقَعُ الْفِتَنُ بِالشَّامِ**».

وبسر لم يروِ هذا الحديث عن أبي إدريس، عن ابن حوالة، بل رواه عنه، عن أبي الدرداء، بلفظ مختلف عن لفظ مكحول عنه، مع أنه من أحفظ أصحاب أبي إدريس الخولاني، وتبدو هذه قرينة في عدم صحة رواية أبي إدريس الخولاني، عن ابن حوالة لهذا الحديث، حيث لم يروها أحفظ وأثبت أصحابه عنه[127].

ثالثاً: ورواه يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة: وهو الوجه الذي قال عنه أبو حاتم: «صحيح حسن غريب».

قلت: وهذا اللفظ من أبي حاتم غريب، على غير منهجه في العلل، وهي عبارة أشبه ما تكون بعبارة الترمذي، وقد وجدت في تحقيق المطبوع ما نصه: «وجدت في النسخة (أ) في الهامش بخط مغاير: صحيح حسن غريب»[128].

ولعل الغرابة فيه أنه تفرد به إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن ابن حوالة، مخالفاً فيه سليمان بن عتبة، حيث رواه عن يونس، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء.

وهو الوجه الذي حسّنه البزار فقال: لا أعلم إسناداً أحسن من هذا.

وهو وجه ضعيف فيه هشام بن عمّار صدوق يتلقن، وسليمان بن عتبة صدوق له غرائب، ولاسيما أنه

---

(125) قال يعقوب بْن سفيان: سألت عبد الرحمن بْن إبراهيم: أي أصحاب مكحول أعلى؟ فذكر جماعة، ثم قال: ولكن زيد بْن واقد، وبرد بْن سنان من كبارهم. تهذيب الكمال (10/ 110).

(126) إكمال تهذيب الكمال (11/ 353).

(127) قال أبو مسهر: أحفظ أصحاب أبي إدريس عَنه: بسر بْن عُبَيدالله. تهذيب الكمال (4/ 76).

(128) فدخول هذه العبارة وإثباتها في نسخ الكتاب على وجه الخطأ ليس ببعيد.

قد خولف في روايته لهذا الوجه- كما بيّنا-.

فبينما صحح أبو حاتم إسناد ابن أبي شيبان بروايته الحديث، عن ابن حوالة، أعلّه البزار، وحسّن إسناد سليمان بن عتبة بروايته الحديث عن أبي الدرداء.

وخلاصة الأمر في الاختلافات على الراوة عن جبير بن نفير، ويونس بن ميسرة، وبسر الحضرمي، وصالح بن رستم، ومن دونهم: تبين أنه يُروى عنهم من طريق راو واحد، وهو هشام بن عمار، وقد اختَلف فيه اختلافاً كثيرا، والحمل في هذا الاختلاف عليه فهو ضعيف.

وخلاصة الأمر في الاختلاف على الراوي: أبي قتيلة ومن دونه:

أنه يُروى من ثلاثة أوجه عن خالد بن معدان عنه، عن ابن حوالة، وكلها طرق ضعيفة، اختلف فيها الرواة على خالد بن معدان.

وأحدها الوجه الذي سكت عنه أبوداود[129]، وصححه ابن القيم في (إعلام الموقعين) (6/ 585) قال: «رواه أبو داود بإسناد صحيح».

قلت: إلا أنه طريق ضعيف؛ لضعف راويه بقية بن الوليد، فهو كثير التدليس عن الضعفاء، ولا يقبل إلا ما قال فيه حدثنا، وقد عنعن.

وخلاصة الأمر في الاختلاف على الراوي عبد الله بن شقيق ومن دونه:

أنه طريق ضعيف للانقطاع بين عبد الله بن شقيق وابن حوالة، فابن شقيق لم يثبت سماعه من ابن حوالة، كما أنه رواه بلفظ مختلف ليس فيه الشاهد – محل الدراسة –.

أما الراوي سلمان بن بسر، فيرويه عن ابن حوالة: وسلمان بن بسر مقبول، لم يتابع متابعة معتبرة، فيكون لين الحديث.

وأما الراوي ابن زغب الأيادي فيرويه عن ابن حوالة، ولكن بلفظ مختلف ليس فيه الشاهد من الحديث – محل الدراسة –. وهو الطريق الذي صححه الحاكم.

وأما رواية واثلة بن الأسقع للحديث فلا تعد شاهداً له، بل هو طريق غير ثابت في الاختلاف على مكحول؛ لأنه من رواية متروك، ومجهول، وصدوق له أوهام.

وكذلك رواية أبي الدرداء للحديث فلا تعد شاهداً له[130]، بل هي اختلاف يعلّ به الحديث.

(129) بيّن أبو داود منهجه فيما سكت عنه، فقال في رسالته لأهل مكة: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض. (ص: 27).

(130) وهذا الذي حكم به الشيخ الألباني على حديث أبي الدرداء أنه شاهد لحديث ابن حوالة، فقال في:(تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق) لأبي الحسن الربعي (ص: 11): «وله شواهد=

وللحديث شاهد بصري عن أبي قلابة مرسلاً. والمرسل ضعيف.

ومن العلماء من أعلّ جميع هذه الطرق، إلا طريق أبي الدرداء: قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من أحاديث أهل الشام. رواه: عبد الله بن بسر، وأبو الدرداء ووحشي بن حرب... ولا نعلم له إسنادا أحسن من هذا الإسناد، وقد روي عن غير أبي الدرداء نحو هذا الكلام، فاخترنا حديث أبي الدرداء؛ لجلالته وحسن إسناده».

أما العلماء المعاصرون فقد وقع تباين شديد بينهم في الحكم على الحديث، فقد صححه الشيخ الألباني في أكثر من موضع، بمجموع طرقه، فقال: «حديث صحيح جدًّا؛ فإن له أربعة طرق: الأولى: طريق المُصنف، وهي من طريق مكحول، عن ابن حوالة، على خلافٍ عليه فيه. والطريق الثاني: طريق أبي قتيلة، عن ابن حوالة. وإسناده صحيح. والثالث: من طريق سليمان بن شمير عنه. والرابع: عن جبير بن نفير عنه. وله شواهد من حديث أبي الدرداء وغيره»[131]. **قلت:** حديث أبي الدرداء ليس شاهداً، بل هو مخالفة – كما سبق بيانه–.

ثم أردف – متعقباً– الشيخ الغماري الذي حكم عليه بالوضع، فقال: «ومن ذلك تعلم أن الحكم على الحديث بالوضع – كما فعل الشيخ الغماري في «المغير» لمجرد الضعف المشار إليه في حديث أبي أمامة لا يخفى بُعْده عن القواعد الحديثية، فإن مجيء الحديث من عدة طرق – ولو ضعيفة – يخرجه عن الوضع، فكيف، وبعضها صحيح؟!»[132].

قلت: الطرق العديدة التي تلتقي في راو، ثم تختلف فيما بعده، فهي مخالفات، لا متابعات تقوي الحديث، وحيث لا يمكن الترجيح بينها فإنها تحيل الحديث للاضطراب.

والذي يظهر – والله أعلم – بعد عرض الاختلاف في أسانيد الحديث وطرقه عن ابن حوالة: أن الحديث مضطرب، كما أنه من رواية الشاميين عن بعضهم، ورواية الشاميين فيها مقال فيما يتعلق بالمواعظ والرغائب[133]. والحديث هنا في الفضائل، ولقد أشار إلى هذه العلة البزار.

والخلاصة: إن جميع أسانيد الحديث ضعيفة جدًا؛

=من حديث أبي الدرداء وغيره».

(131) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربعي (ص: 10).

(132) سيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثاني: نقد المتن.

(133) قال الخطيب: «أصحُّ طرق السنن: ما يرويه أهل الحرمين – مكة والمدينة –. فإن التدليسَ فيهم قليل. والاشتهارَ بالكذبِ ووضعَ الحديث، وحديثُ الشاميين، أكثره مَراسيل ومَقَاطيع. وما اتَّصَلَ منه مما أسنده الثِّقاتُ، فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلّق بالمواعظ وأحاديث الرَّغائِب». الجامع لأخلاق الراوي (2/ 286).

لاضطرابها الشديد، ولا يصفو لنا من هـذه الأسـانيد إلا الطريق الذي يرويه سعيد بن عبد العزيز، عن مكحـول، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابـن حوالـة، وقـد أرسـله مكحول مرة، ووصله مرة، لكونه مشهورًا بالإرسال.

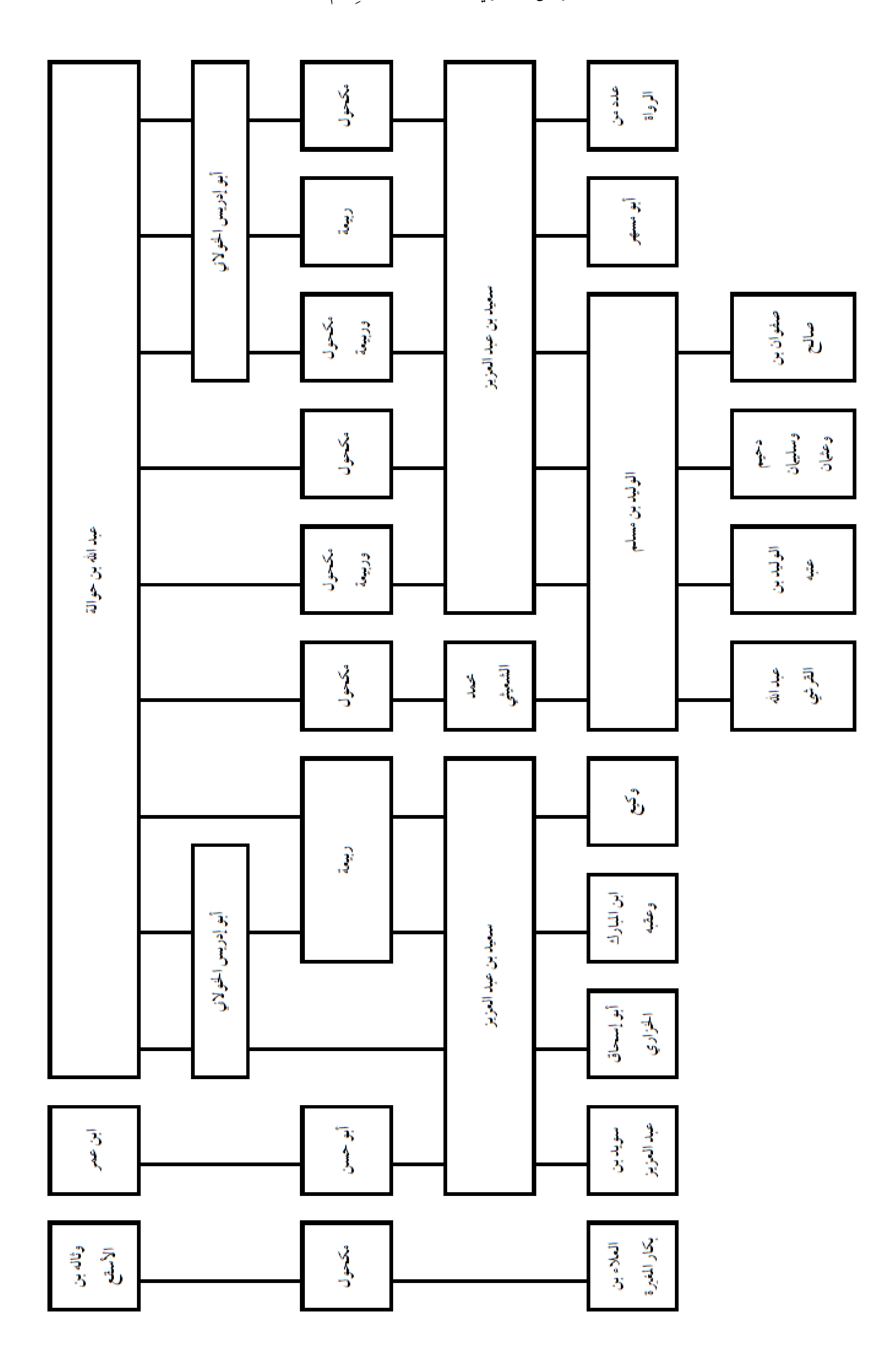
وسعيد بن عبد العزيز وإن كان ثقة، فقد اخـتلط، ولا سيما أنه قد اختُلف عليه اختلافاً كثيراً، ولم يتابع عـلى هـذه الروايـة مـن ثقـة معتـبر، فلعلـه لم يـضبط الروايـة لاختلاطه.

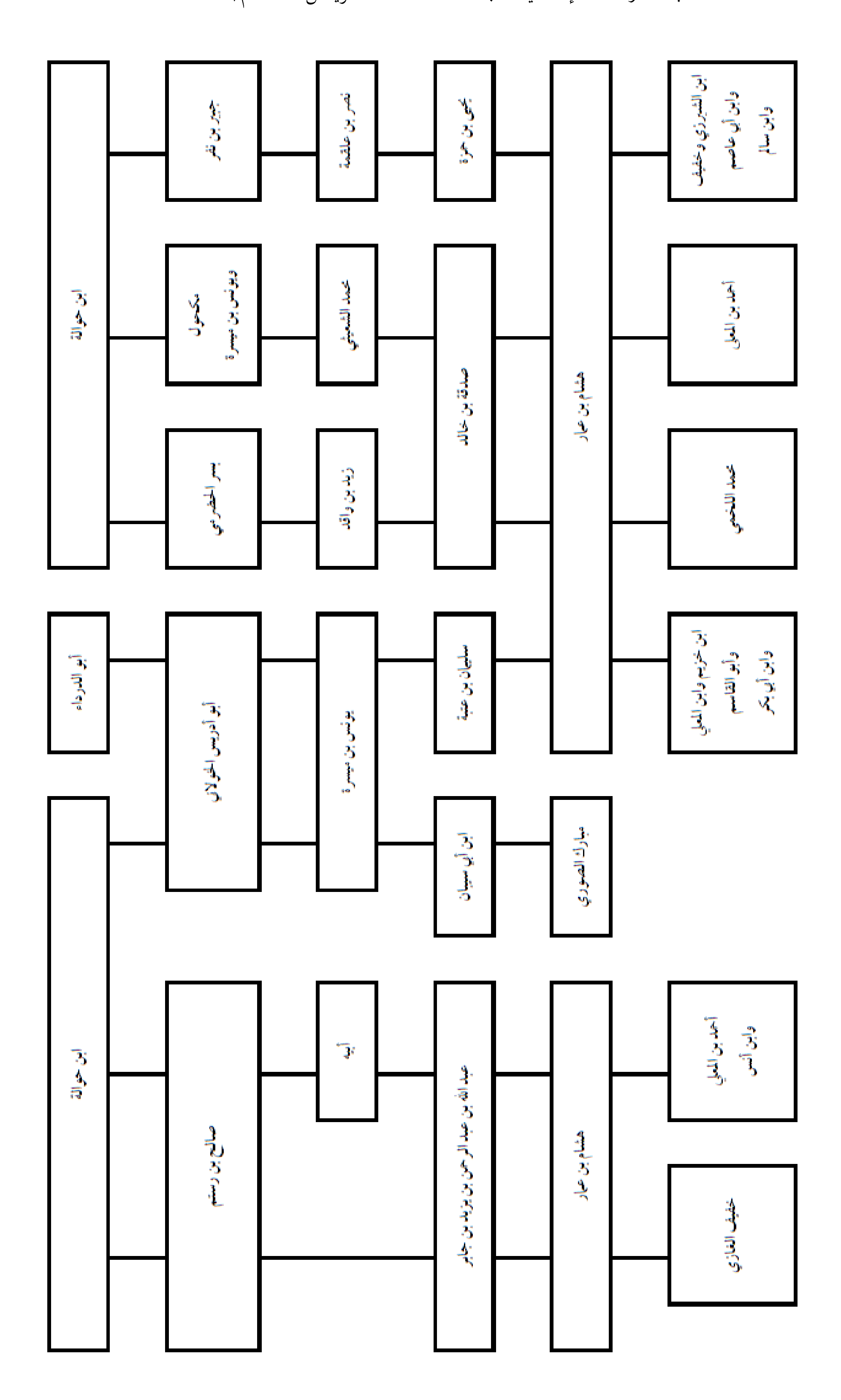
كـما أن سـعيداً قـد أنكـر سـماع مكحـول مـن أبي إدريس، فيما نقله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيـز قـال: «مـا أدركنـا أحـدا أحـسن سـمتاً في العبـادة مـن مكحـول، وربيعـة بـن يزيـد، قـال: ولا يثبـت أن مكحولاً سمع من أبي إدريس، وقـد رواه بعـضهم ولا أراه شيئاً»[134]. **فهذا الطريق معلول بالانقطاع.**

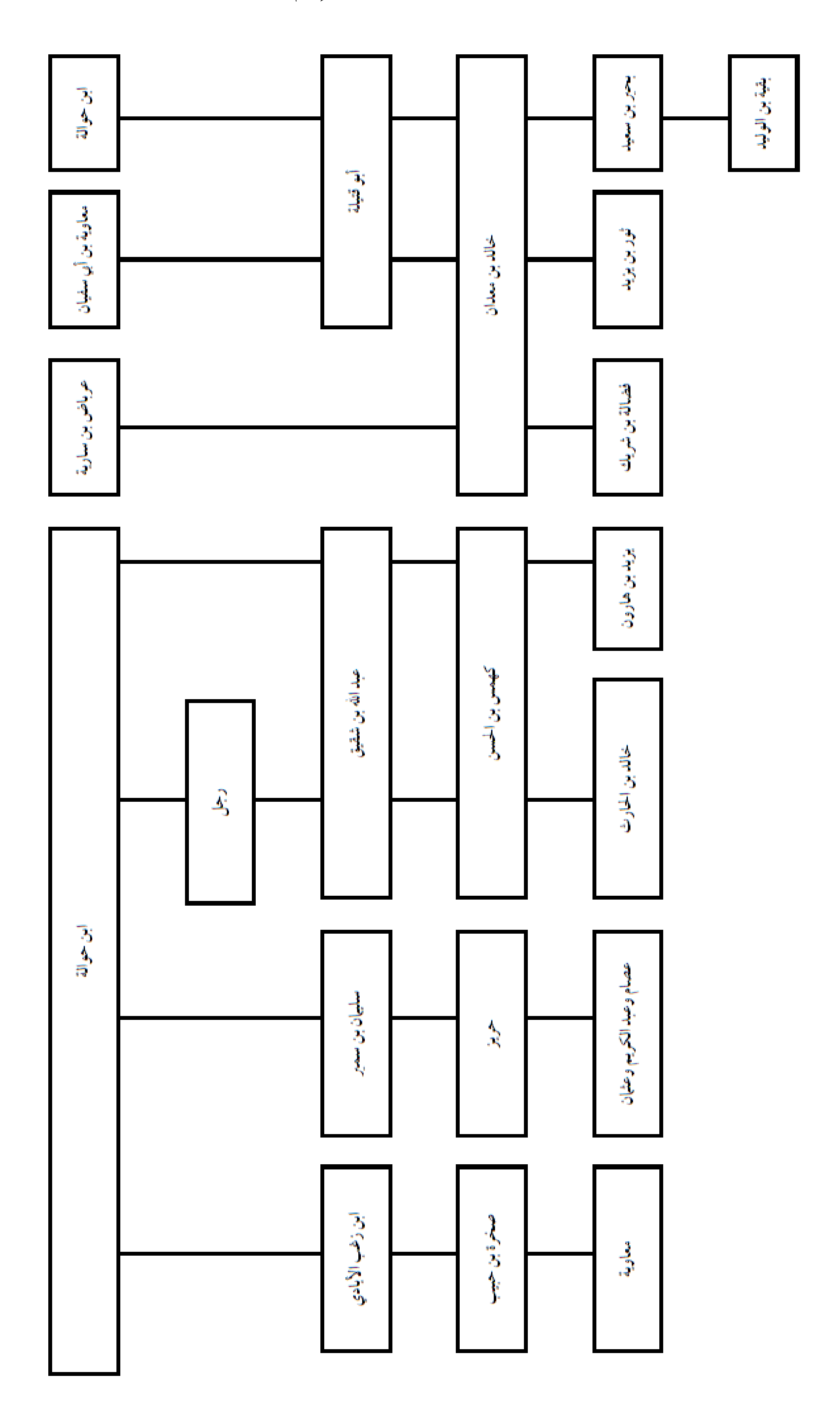
ولذا فإسناد الحـديث ضـعيف جـداً؛ لاضـطرابه الشديد. - والله أعلم-

* * *

(134) إكمال تهذيب الكمال (11/ 353).


عبد الله بن حوالة
أبو إدريس الخولاني
مكحول
ربيعة
مكحول وربيعة
مكحول
مكحول وربيعة
مكحول
سعيد بن عبد العزيز
محمد الشعيثي
عدد من الرواة
أبو مسهر
الوليد بن مسلم
صفوان بن صالح
دحيم وسليمان وعثمان
الوليد بن عتبة
عبد الله القرشي
ربيعة
أبو إدريس الخولاني
سعيد بن عبد العزيز
وكيع
ابن المبارك وعقبة
أبو إسحاق الفزاري
سويد بن عبد العزيز
ابن عمر
أبو حسن
واثلة بن الأسقع
مكحول
العلاء بن بكار المغيرة


ابن حوالة
جبير بن نفير
نصر بن علقمة
يحيى بن حمزة
هشام بن عمار
ابن الشيرازي وخفيف وابن أبي عاصم وابن سلام
مكحول ويونس بن ميسرة
محمد الشعيثي
صدقة بن خالد
أحمد بن المعلى
بسر الحضرمي
زيد بن واقد
محمد اللخمي
أبو الدرداء
أبو إدريس الخولاني
يونس بن ميسرة
سليمان بن عتبة
ابن خزيم وابن المعلى وأبو القاسم وابن أبي بكر
ابن أبي سبيان
مبارك الصوري
ابن حوالة
صالح بن رستم
أبيه
عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
هشام بن عمار
أحمد بن المعلى وابن أنس
خفيف الغازي


بقية بن الوليد
بحير بن سعيد
ثور بن يزيد
فضالة بن شريك
خالد بن معدان
أبو قتيلة
ابن حوالة
معاوية بن أبي سفيان
عرباض بن سارية
يزيد بن هارون
خالد بن الحارث
كهمس بن الحسن
عبد الله بن شقيق
رجل
عصام وعبد الكريم وعثمان
حريز
سليمان بن سمير
معاوية
ضمرة بن حبيب
ابن زغب الإيادي
ابن حوالة

المبحث الثاني

دراسة الحديث دراية

المطلب الأول: بيان غريب الحديث وفوائده:

(أَجْنَادًا) «الجُنْد: الأَعوان والأَنصار. والجُنْد: الْعَسْكَر، وَالجَمْع أَجناد. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ (الأحزاب:9)»[135].

(مُجَنَّدَة)، أي: مختلفة، وقيل: مجتمعة، كما يقال: ألوف مؤلفة، وقناطير مقنطرة. يعني: ستصيرون فِرقًا ثلاثًا؛ فرقة منكم تقصد إلى الشام، وفرقة أخرى تقصِد إلى اليمن، والثالثة تقصِد إلى العراق[136].

(الشّام): «حدّها من الفرات إلى العريش المتاخم للدّيار المصريّة، وأمّا عرضها فمن جبلي طيّئ من نحو القبلة إلى بحر الروم، وما بشأمة ذلك من البلاد، وبها من أمّهات المدن: منبج، وحلب، وحماة، وحمص، ودمشق، والبيت المقدس، والمعرّة، وفي الساحل أنطاكية، وطرابلس وعكّا، وصور، وعسقلان، وغير ذلك، وهي خمسة **(أجناد) أي**: جند قنسرين، وجند دمشق، وجند الأردنّ، وجند فلسطين، وجند حمص»[137].

(العراق): «العراق المشهور، فهي بلاد. والعراقان: الكوفة، والبصرة»[138].

(اليمن)، بلاد اليمن وما اشتمل عليه حدودها بين عمان إلى نجران، ثم يلتوي على بحر العرب إلى عدن إلى الشّحر حتى يجتاز عمان[139].

(خِر لي) أي:اختر لي.خير تلك الأماكن.

(فمن أبى) أي: امتنع منكم عن القصد إلى الشام.

(فليلحق بيمنه) أي: فليلزم اليمن، وإنما أضاف اليمن إليهم؛ لأن المخاطبين هم العرب، واليمن من أرضهم.

(وَلْيَسْقِ مِنْ غُدَرِهِ) أي: ليسق كل واحد من غدره المختصة به. والغُدُر: جمع غدير الحوض، وهو: حفرة ينقع فيها الماء، والعرب أكثر الناس اتخاذا لها؛ ولذلك أضيفت إليهم. فوصّاهم بالسقي مما يختص بهم، وترك المزاحمة فيما سواه، فلا يزاحم غيره، لاسيما أهل الثغور والنازلون في المروج من شأنهم أن يتخذ كل رفقة منهم غديراً لنفسهم للشرب والتطهر، وسقي الدواب؛ لئلا يكون ذلك سبباً للاختلاف وتهييج الفتن.

(فإن الله قد تكفّل لي بالشّام وأهله) أي: ضمن لي حفظها، وحفظ أهلها القائمين بأمر الله، وفي رواية بدل (تكفّل) (توكّل) والصواب: «قد تكفل»، وهو سهو إما في أصل الكتاب، أو من بعض الرواة، فإن ثبتت فبمعناه،

(135) لسان العرب (3/ 132).

(136) النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 305)، عون المعبود (7/ 116).

(137) معجم البلدان (3/ 312).

(138) معجم البلدان (4/ 93).

(139) معجم البلدان (5/ 447).

فإن من توكل في شيء، تكفّل القيام به، أي: تكفّل لي بأهل الشام بأن لا تصيبه الفتنة، ولا يهلك الله بالفتنة من أقام بها. والمعنى: أن الله ضمن لي حفظها، وحفظ أهلها من بأس الكفرة، واستيلائهم بحيث يتخطفهم، ويدمرهم بالكلية[140].

فوائد من الحديث:

1 – في قَوْلِهِ: «وَاسْقُوا مِنْ غُدَرِكُمْ»: الحرص على سد أي ذريعة تكون مدعاة للفرقة والاختلاف والفتنة والتنازع بين الناس، «والمعنى: ليسْقِ كلُّ واحد من غديره الذي اختص به، فلا يزاحم غيرَه، لاسيما أهل الثغور والنازلون في المروج من شأنهم أن يتخذ كل رفقة منهم غديرًا لنفسهم للشرب والتطهر، وسقي الدواب، فوصَّاهم النبي ﷺ بالسقي، وأخذ الماء مما يختص بهم، ويترك المزاحمة والتغلب؛ لئلا يكون ذلك سببًا للاختلاف، وتهييج الفتن»[141].

2 – في قوله: «فَمَنْ أَبَى فَلْيَلْحَقْ بِيَمَنِهِ»: إعطاء البدائل الممكنة، وإن كانت أقل في الخيرية؛ مراعاة للرغبات النفسية: قال الطيبي: «كأن قوله (فأما إن أبيتم) وارد على التأنيب والتغيير، يعني أن الشام مختارة الله تعالى من أرضه، فلا يختارها الله إلا لخيرة الله من عباده، فإن أبيتم– أيتها العرب– ما اختاره الله تعالى، واخترتم بلادكم ومسقط رأسكم من البوادي، فالزموا يمنكم، واسقوا من غدرها ؛ لأنه أوفق لكم من مياه البوادي. فعلم من هذا أن الشام أولى بالاختيار، واليمن عند الاضطرار»[142].

3 – في قوله: «وليلحق بيمنه» جواز نسبة الشيء للشيء إذا كان جزءاً منه، أو كثير الملازمة له، قال المناوي: «وإنما أضاف اليمن إليهم؛ لأن المخاطبين هم العرب، واليمن من أرضهم»[143].

4 – في قوله: «عليكم بالشام»: تخصيص بعض البلدان بالأفضلية والحفظ، والحث على الانضمام إليها: قال ابن رجب: «وحاصل ما نُقِل عن الإمام أحمد أنه يُستحب سُكْنَى الشام، والانتقال بالذرية والعيال، إلى معاقلها كدمشق، فأما أطرافها وثغورها القريبة من السواحل فلا يستحب سكناها بالذرية، لما يخشى عليهم من إغارة الكفار، وإنَّما يستحب الإقامة بها للرباط بدون نقل النساء والذرية. وكل ما كان من بلد من بلدانها أقرب إلى السواحل، وأشد خوفًا، فإنَّه يكره نقل الذرية إليه. فأما الأحاديث في فضائل الشام فلا تختص عنده بثغورها، بل هي عامة لجميع أرض الشام، كبيت

(140) انظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم (7/ 116)، والمفاتيح في شرح المصابيح (6/ 363)، شرح المصابيح لابن الملك (6/ 527).

(141) شرح المصابيح لابن الملك (6/ 527).

(142) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (9/ 4042).

(143) فيض القدير (4/ 342).

المقـدس، ومـا والاه، ودمـشق وغيرهـا، والله تعـالى أعلم»[144].

قلت: وهـذا مـن ابـن رجـب تخـصيص للـنص بالمصلحة والواقع، ولا أعلم نصًا صريحًا لهـذا التفـصيل في التخصيص، مع أن منطوق الحديث تَكَفُّل الله بحفـظ بلاد الشام، بحيث لا يُخشى عليها من إغارة الكفار.

المطلب الثاني: نقد متن الحديث:

إن إعلال الحديث بالاضـطراب في سـنده لـيس مسوغاً جيداً للحكم عليه بالوضع كما حكم عليه بـذلك الغماري في (المغير) فقال: «وضعه أنصار معاويـة بـأمره؛ ليجمع عليه الناس لقتال الحق»[145]، ولعله يـشير بـذلك إلى علة ظهرت له في المـتن، وإن لم يـنص عليهـا، إلا أنـه يبدو ذلك مـن منهجـه في الكتـاب في كونـه يـنص عـلى الراوي الكذاب إذا كانت علة الحديث إسنادية، وحيـث لم ينص على علة في الإسناد، فعلته متنية حتمًا، وفي خاتمـة كتابه وضّح أسباب الحكم عنده بوضع الحـديث فقـال: «العمدة في معرفة الحديث الموضوع على أمرين: أحـدهما وجود الراوي الكذاب في سنده مع تفرده بـه، أو متابعـة كذاب أو ضعيف هالك مثلـه، ثـانيهما: وجـود النكـارة الظاهرة في متنة بركاكة اللفظ، أو مخالفـة المعنـى الثابـت المعروف، وغرابته عن الأمر المألوف، إلا أن ذوي الحذق بالصناعة والنظر الصائب في الحديث قد يحكمون أحيانا بوضع الحديث لمعنى ينقدح في باطنهم؛ لنفوره منه عنـد سماعه»[146].

والذي يبـدو لي – والله أعلـم – أن الحـديث فيـه نكارة في متنه من عدة جوانب:

أولاً: من حيث المعنى:

فإن لفظ: «إنكم سـتجندون» الخطـاب بالكـاف والسين للمستقبل القريب[147]، فهو خطاب للـصحابة في ذلك الوقت، وإخبار لهم بتكفل الله بحفظ بقعة من بقاع الأرض، وهي الشام.

والتكفّل بمعناه اللغـوي معلـوم، وخطابـه ﷺ لصحابته خطاب يُدرِك المكلّف معنـاه، ويفهـم حقيقتـه ومراده، ورسول الله ﷺ جزم لهم بوقوعـه في المـستقبل القريب، إلا أن حقيقته أو معناه لم تظهر منذ عهد رسول الله حتى يومنا هذا، مـع مـا مـرّت بـه بـلاد الـشام مـن

(144) مجموع رسائل ابن رجب (3/ 186).

(145) المغير على الأحاديث الموضوعة (ص: 93). قلت: هـذا افـتراء ظاهر على معاوية بن أبي سفيان، فهو صـحابي جليـل، وكاتـب رسول الله، وأخته أم المؤمنين أم حبيبة. انظـر معرفـة الـصحابة (6/ 121) وكشف شبهات ورد مفتريات، جمع شحاتة صقر.

(146) المغير على الأحاديث الموضوعة (ص:136).

(147) السِّين المفردة حرف يختص بالمـضارع، ويخلـصه للاسـتقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيـه مـع اختـصاصه بـه، وليس مقتطعاً من سوف خلافاً للكوفيين، ولا مدة الاسـتقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين. انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 184).

الأحـداث الجـسام مـن المغـول، والتتـار، والحمـلات الصليبية، والصهاينة[148].

فإخبار رسول الله ﷺ بتخصيص الشام وأهلهـا بكفالة الله تعالى بها، لم يتجلّ لنا حتى الآن، فواقع تاريخ الشام تاريخ دموي على مرّ العصور، عـاش تحـت وطـأة المجازر والظلم والاستبداد حتى يومنا هذا.

وإن قيل المعنى: أنه- تعـالى- ضـمن لي حفظهـا وحفظ أهلهـا مـن بـأس الكفـرة واسـتيلائهم، بحيـث يتخطفهم ويدمرهم بالكلية[149].

قلت: إذا كان هذا هو معنى التكفل بألاّ يستأصلهم بالكلية، فما خصيصة بلاد الشام في هذا الإخبار من رسـول الله ﷺ بتكفل الله لها من بين بلاد الإسلام؟. فقد ثبـت في الحـديث الـصحيح أن الله تكفّـل بـبلاد الإسـلام بـأن لا يهلكهم بعامَّة، كما في حديث ثَوْبَانَ ﷺ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ الله ﷺ: (إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْـــتُ مَـــشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَـا، وَإِنَّ أُمَّتِـي سَـيَبْلُغُ مُلْكُهَـا مَـا زُوِيَ لِي مِنْهَـا، وَأُعْطِيـتُ الْكَنْـزَيْنِ: الْأَحْمَـرَ وَالْأَبْـيَضَ، وَإِنِّي سَـأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَـيْهِمْ عَـدُوًّا مِنْ سِـوَى أَنْفُـسِهِمْ، فَيَـسْتَبِيحَ بَيْـضَتَهُمْ[150]، وَإِنَّ رَبِّي قَـالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُـكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَـلِّطَ عَلَـيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ، وَلَـوِ اجْتَمَـعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ مَنْ بَـيْنَ أَقْطَارِهَـا - حَتَّـى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْـضًا)[151]. فالتكفّل بمعنى أنها محفوظـة مـن الأعـداء يتنـاقض مـع واقع الشام من عهد رسول الله ﷺ حتى يومنا هذا.

ثانياً: تعارضه مع أدلة صحيحة:

لقـد ورد خـبر صـحيح صريـح في أن النـاس ينقسمون إلى ثلاثة أقسام، فعَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُـولَ الله ﷺ: (**تُفْـتَحُ الـيَمَنُ، فَيَـأْتِي قَوْمٌ يُبِسُّونَ**[152]**، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَـوْ كَـانُوا يَعْلَمُـونَ، وَتُفْـتَحُ الـشَّأْمُ، فَيَـأْتِي قَـوْمٌ يُبِسُّونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالمَدِينَـةُ خَـيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ العِرَاقُ، فَيَأْتِي قَـوْمٌ يُبِسُّونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالمَدِينَةُ خَـيْرٌ لَهُـمْ لَـوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**)[153]. قال ابن عبدالبر: «وفي هـذا الحـديث فضل المدينة على اليمن، وعلى الشام، وعلى العراق، وهو أمر مجتمع عليه لا خلاف بين العلماء فيه، وفي ذلك دليل

---

(148) انظر: الحملات الصليبية، علي الصلابي.

(149) هذا قول الطيبي، شرح المشكاة للطيبي (12/ 3962).

(150) (بيضتهم): أي مجتمعهم، وموضع سلطانهم، ومستقر دعوتهم. النهاية (1/ 172).

(151) أخرجه مسلم (4/ 2215) (2889).

(152) يقال: بسست الناقة وأبسستها، إذا سقتها وزجرتها، وقلت لها: بس بس،بكسر الباء وفتحها. النهاية (1/ 127).

(153) أخرجـه البخـاري (3/ 21) (1875)، ومـسلم (2/ 1009) (1388).

على أن بعض البقاع أفضل من بعض، ولا يوصل إلى شيء من ذلك إلا بتوقيف من جهة الخبر، وأما القياس والنظر فلا مدخل له في شيء من ذلك، وقد صحت الأخبار عن النبي ﷺ بفضل المدينة»[154]، وقال العيني: «إن هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات، ورغبوا عن الإقامة في المدينة، ولو صبروا على الإقامة فيها لكان خيرا لهم»[155]، وقال القرطبي: «وأن ما يفوتهم من الأجر بالانتقال عنها أعظم وأفضل مما ينالونه من الخصب، وسعة العيش حيث ينتقلون إليه من اليمن والشام، والعراق، والله أعلم»[156].

وقد تواترت الأحاديث بفضل المدينة فيما روي عنه ﷺ: **(المَدِينَةُ كَالكِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا[157] وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا)**[158]. **وقوله ﷺ: (اللهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا المُدِينَةَ كَمَا حَبَّبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا، وَحَوِّلْ حُمَّاهَا إِلَى الجُحْفَةِ[159])**[160]: **وأنه أَهْوَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى المُدِينَةِ، فَقَالَ: (إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ)**[161]، **وقوله ﷺ: (إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ[162] إِلَى المَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا)**[163] ومع هذا لم تنص الأخبار على تكفل الله بحفظها.

وعليه فإن الحديثين بينهما تعارض بحسب ما يظهر للناظر من حيث إن: الشطر الأول من الحديثين متفق المعنى. فكلاهما يخبر عن فتح وانقسام، عبّر في حديث ابن حوالة بلفظ «ستجندون ثلاثة أجناد». وفي حديث سفيان ابن أبي زهير بلفظ «تفتح لكم الشام، وتفتح العراق، وتفتح اليمن». فالحديثان بينهما تلازم واقعي بين الجند والفتح. فلا فتح بلاجند. فلم يشهد التاريخ فتحاً بلا جنود، فالجند من لوازم الفتح، حتى في حال الاستسلام بدون معارك، وعليه فالشطر الأول في كل حديث يشهد للآخر، ويظهر الاختلاف بين الحديثين في شطرهما الثاني، والذي فيه إخبار للمكلف بالخيرية له حيال ذلك الواقع، فبينما يخبرنا حديث ابن حوالة – قيد الدراسة – أن الخيرية في لزوم جند الشام، يخبرنا – حديث سفيان ابن أبي زهير– بأنها في لزوم المدينة.

(154) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (22/ 224).

(155) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (10/ 238).

(156) المنتقى شرح الموطأ (7/ 191).

(157) (كالكير تنفي خبثها): هو ما تلقيه النار من وسخ الفضة والنحاس إذا أذيبا. النهاية (2/ 5).

(158) أخرجه البخاري (3/ 22) (1883)، ومسلم (2/ 1005) (1381).

(159) قال الخطابي: «كان ساكنوا الجحفة يهوداً». شرح النووي (9/ 150).

(160) أخرجه البخاري (7/ 122) (5677)، ومسلم (2/ 991)= (1360).

(161) أخرجه مسلم (2/ 1003) (1375).

(162) (يأزر): يعني ينضم إليها، ويجتمع بعضه إلى بعض. شرح صحيح البخاري، لابن بطال (4/ 548).

(163) أخرجه البخاري (3/ 21) (1876)، ومسلم (1/ 131) (147).

والمسلك في حل هذا التعارض إما بالجمع، وإما بالترجيح، والجمع غير وارد، لضعف الدليل - محل البحث -، وعدم العمل به من قبل الصحابة؛ لأن الخطاب فيه كان للمستقبل القريب ومع ذلك، وجّه عمر ﷺ الصحابة إلى لزوم المدينة، بعد أن تحقق هذا الإخبار منه ﷺ بالفتح والانقسام، وأصبح واقعاً، وقد ثبت عنه ﷺ منعه انتقال الصحابة من المدينة إلى غيرها، فقال: **(أقيموا عندي، ولا تفارقوني ما عشتُ، فنحن أعلمُ بما نأخذ منكم وما نردُّ عليكم. فما فارقوه حتى مات)**[164].

فهل غاب عن عمر ﷺ حديث تكفّل الله للشام؟ وإن غاب عنه فكيف لم يحتج الصحابة به لسفرهم إلى الشام؟ كما أن من المعلوم عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وفي واقع اليوم جند في الشام، واليمن، والعراق، والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة، وهذا وقت الحاجة فبأي الحديثين الآن نعمل؟

و المنهج الصحيح في حال تعارض دليلين:

أحدهما ضعيف، والآخر صحيح، هو الترجيح بينهما، فيؤخذ بالصحيح[165]، فكيف وقد تعارض دليلان: أحدهما في أشد درجات الضعف معلول بالاضطراب والانقطاع، والآخر في أقوى درجات الصحة حيث أخرجه الشيخان.

والنسخ لا يصح بين الحديثين، فإن مما يقرره علماء الأصول، أن الإخبار عن الماضي والمستقبل لا يقبل النسخ[166]، لأنها لو نسخت لزم الكذب على الشارع، وهذا التعارض يدل على عدم ثبوت أحدهما، فيقدم الصحيح.

ولو اعترض معترض فقال: إنه يمكن الجمع بأن جهة الحديثين منفكة، فيُحمل مثلاً حديث ابن حوالة على حال الحرب، وحديث ابن أبي زهير على حال السلم فيما بعد الفتح، فلا تعارض بين الحديثين لاختلاف

(164) أخرجه النسائي، كما في «سير أعلام النبلاء» (11/ 555)، وابن سعد (2/ 336) وأحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (372) وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (1/ 545 رقم 1479) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (15/ 311، 312) وابن حبان في المجروحين (1/ 34) والطبراني في «الأوسط» (3449)، والحاكم (1/ 110)، وابن عساكر (40/ 500)، من طريق سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، بنحوه. قال ابن كثير في مسند الفاروق (3/ 7): إسناد جيد.

(165) قال طاهر السمعوني: «والحديث المقبول إذا عارضه حديث غير مقبول أخذ بالمقبول وترك الآخر؛ إذ لا حكم لضعيف مع القوي، وقد تقرر أن الثقة إذا خالفه من هو أرجح منه سمي حديثه شاذا، والشاذ من المردود، وأن الحديث إذا وقع الخلاف فيه بالإبدال في متنه أو سنده ولا مرجح، سمي حديثه مضطربا، والمضطرب من المردود. وذهب بعض العلماء إلى تقديم الترجيح، ثم الجمع، ثم النسخ، وذهب آخرون إلى تقديم الترجيح ثم النسخ ثم الجمع، وقد ذكر بعض من ذهب إلى تقديم الترجيح على ما سواه أن العقول مطبقة على تقديم الراجح على غيره، فتقديم غيره عليه هدم لقواعد الأصول». توجيه النظر إلى أصول الأثر (1/ 540).

(166) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (1/ 226).

معناهما، فإنه يبقى الاستشكال فيما يظهر لي في الآتي:

1 – الوعد بتكفل الله لرسوله بالشام وأهله، وهو إخبار ووعد لم يتحقق، ولم يظهر حتى الساعة، واستباحة أرض الشام على مرّ التاريخ تناقض هذا الوعد فهذا اللفظ مشكل مع واقع الشام.

2 – أن هذا الحديث يتناول أمراً غيبياً لابد أن يقع، ويتعلق به التمسك بالشام، ولو بذلت في سبيله دماء المسلمين، فكيف لا يرويه إلا الشاميون، ولا يصح إلا من طريق ابن حوالة، من طرق مختلفة اضطرب فيها رواتها عليه، وعلى من دونه اضطراباً شديداً بين وصل وإرسال وإبدال، وزيادات متنية منكرة.

3 – لو افترضنا ثبوت الحديث وصحته، فهل يتنزل اليوم على واقع الأجناد في الشام، واليمن، والعراق؟ وإن قيل: لا يتنزل.. فما المانع من التنزيل؟ ومتى يمكننا الحكم بتنزل الحديث على الواقع؟.

المطلب الثالث: الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًا، لاضطراب سنده ونكارة متنه، ولم أقف له على شواهد صحيحة تقوي معناه المتضمن لزوم جند الشام عند المقاتلة، وتكفل الله لرسوله بالشام وأهله. ويبدو لي أنه من مجانبة الصواب تقوية هذا الحديث بالأحاديث التي وردت في فضائل الشام واليمن، والتحذير من العراق، عن عدد من الصحابة، فعن **ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ: (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمَنِنَا) قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: قَالَ: (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا)، قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: (هُنَاكَ الزَّلاَزِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ)**[167].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: (الإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالفِتْنَةُ هَا هُنَا، هَا هُنَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ)[168]. عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: **(أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ**[169]**، عِنْدَ أُصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ فِي رَبِيعَةَ، وَمُضَرَ)**[170].

ففضل الشام في كونها أرض المحشر، وهي أرض الأنبياء، والأرض التي ينزل فيها عيسى ﵇، والإخبار بفضل بقعة من بقاع الأرض، لا يستلزم نصرة جندها.

أما حديث: (**لاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ). قَالَ عُمَيْرٌ: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ**[171]. فقد تم تقييده في روايات أُخَر بأكناف بيت المقدس قالوا: يا رسول الله وأين هم؟

(167) أخرجه البخاري في صحيحه (2/ 33) (1037).

(168) أخرجه البخاري (5/ 174) (4389).

(169) (الفدادين): الذين تعلو أصواتهم في حروثهم ومواشيهم. النهاية (3/ 419).

(170) أخرجه مسلم (1/ 71) (51).

(171) أخرجه البخاري (4/ 207) (3641).

قال: (ببيت المقدس، وأكناف بيت المقدس)(172). قال ابن حجر: «ووقع في حديث أبي أمامة عند أحمد أنهم ببيت المقدس»، وفي حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَبْوَابِ دِمَشْقَ وَمَا حَوْلَهُ، وَعَلَى أَبْوَابِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَمَا حَوْلَهُ، لَا يَضُرُّهُمْ خِذْلَانُ مَنْ خَذَلَهُمْ، ظَاهِرِينَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ**» قلت: «ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون ببيت المقدس، وهي شامية»(173)، وقال القاضي عياض: «قال معاذ في الحديث: «وهم بالشام»، وقد جاء مفسرًا في حديث رواه الطبري: «ببيت المقدس، أو أكناف بيت المقدس»(174).

قلت: ولم تخلُ الشام في أي زمن من الأزمنة من طائفة منصورة قائمة بدين الله كما أخبر الحديث.

* * *

خاتمة

في ختام هذا البحث، أحمد الله على تيسيره وإحسانه، وأبيّن ما ظهر لي من النتائج:

إن حديث عبدالله بن حوالة مضطرب الإسناد، اضطرب الشاميّون في روايته عنه، والكثير منهم أرسله، وقد ورد من طرق أخرى عن البصريين وغيرهم، إلا أن أسانيده معلولة لا تثبت، كما أن الحديث معلول متنًا بمخالفته للحديث الصحيح الصريح الذي أخبر بافتتاح الشام والعراق واليمن، والحث على لزوم جند المدينة، وحيث وجد التعارض، وانتفى الجمع، يصار إلى الترجيح، والترجيح ممكن، فالحديث معلول سنداً ومتناً، أما النسخ فلا نسخ في الأخبار على ما قرره الأصوليون.

ولا يمكن تنزيله على واقعنا المعاصر اليوم، والاستشهاد به في الحث على الانضمام على مقاتلة الشام؛ لأن إسقاط هذا الحديث وغيره من أحاديث الفتن على أحداثنا المعاصرة، له خطورته البالغة، فهو محل مجازفة عند بعض الناس، ناسين أو متناسين أنه لا يجوز للمسلم أن يحكم بإسقاط أحاديث الفتن على أحداث آخر الزمان بمجرد التخمين، بل لابد من أن يكون ذلك مبنيا على ضوابط شرعية، يجب أن تكون مرعية لديه حين القول بالإسقاط:

الضابط الأول: أن يكون الحكم بالإسقاط ناشئًا عن رؤية عينية حقيقية لذات الحدث الذي أخبر النبي ﷺ بوقوعه في آخر الزمان.

الضابط الثاني: أن يكون الحكم بالإسقاط ناشئًا عن التأكد التام من توافر الأوصاف الشرعية التي ذكرها النبي ﷺ في ذات الحدث مع انطباق الواقع المعاش على مضمون الخبر المنقول عن النبي ﷺ. إن عدم رعاية ذلك يوقع في أخطار جسيمة، لها عواقب وخيمة في حياة

(172) أخرجه أحمد (36/ 657) (22320).

(173) فتح الباري لابن حجر (13/ 295).

(174) إكمال المعلم بفوائد مسلم (6/ 348).

الأمة المسلمة[175]. مثل استناد البعض على هذا الحديث – صدد الدراسة – على الانضمام للفرق المقاتلة بالشام.

هذا ومن توصيات هذا البحث: ضرورة توجيه همة المشتغلين والمتخصصين بالحديث وعلومه للبحث في أحاديث الفتن التي يتداولها الناس، ويستشهدون بها، وينزلونها على واقعهم بالنقد والتمحيص، والتحقق من الثبوت؛ لما في ذلك من عصمة دين الله وحفظه، وحفظ شباب الأمة من الاغترار بهذه الأحاديث، والزجّ بأنفسهم إلى المهالك.

هذا ما تيسر لي بيانه في هذا البحث، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به، وينفع الإسلام والمسلمين.

***

قائمة المصادر والمراجع

الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق: خليل مأمون، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1427هـ.

أسد الغابة في معرفة الصحابة. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد. تحقيق: خيري سعيد، د.ط، القاهرة: المكتبة التوقيفية، د.ت.

الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. تحقيق: د. عز الدين علي السيد، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1417هـ.

الأسماء والصفات. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: عبدالله الحاشدي، ط1، جدة: مكتبة السوادي، 1413هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1412هـ.

الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط. الطرابلسي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم. تحقيق: علي حسن، د.ط، الزرقاء: الوكالة العربية، د.ت.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مغلطاي، ابن قليج بن عبدالله البكجري. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط1، د.م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ – 2001م.

الأم. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس. ط2، بيروت: دار المعرفة، 1393هـ.

أمالي ابن بشران. ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله. تحقيق: عادل العزازي، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

أمالي ابن سمعون. ابن سمعون الواعظ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل. تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط1، بيروت: دار البشائر، 1423هـ.

الأمالي الحلبية. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: عواد الخلف، ط1، بيروت: مؤسسة الريان، 1416هـ.

الإيمان. ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد. تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة،

(175) انظر: الفتن وموقف المسلم منها (رؤية شرعية)، علي الضويحي (ص61 وما بعدها).

1406هـ.

البحر الزخار (مسند البزار). البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ.

بذل المجهود في حل أبي داود. السهارنفوري، خليل أحمد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

البعث والنشور. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1408هـ.

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. الهيثمي، علي بن أبي بكر. تحقيق: د. حسين الباكري، ط1، المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1413هـ.

بغية الطلب في تاريخ حلب. ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي. تحقيق: د. سهيل زكار، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

تاريخ الإسلام. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: د. عمر تدمرى، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

التاريخ الأوسط. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1406هـ.

تاريخ الطبري. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

التاريخ الكبير. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. تحقيق: السيد هاشم الندوي، د.ط، د.م: دار الفكر، د.ت.

تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. تحقيق: بشار عواد، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. تحقيق: محب الدين العمروي، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.

تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) وذيله والمستفاد. ابن النجار، أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

التبيين لأسماء المدلسين. ابن سبط بن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، ط1، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة، 1414هـ.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: د. عبدالغفار البنداري، ومحمد عبدالعزيز، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.

التقريب. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ.

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق: أسامة بن إبراهيم، ط2، القاهرة: الفاروق الحديثة، 1422هـ.

التمييز. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط3، الرياض: مكتبة

الكوثر، 1410هـ.

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. تحقيق: محمود شاكر، د.ط، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. ط1، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. تحقيق: د. بشار عواد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ.

توجيه النظر إلى أصول الأثر. طاهر الجزائري، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ - 1995م.

الثقات للعجلي. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح. تحقيق: عبد العليم البستوي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.

الثقات. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1، د.م: دار الفكر، 1395هـ.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي. تحقيق: حمدي السلفي، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. تحقيق: محمد عجاج الخطيب، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

الجامع لشعب الإيمان. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: مختار الندوي، ط1، الهند: الدار السلفية، 1412هـ.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1371هـ.

الجعديات. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. المطبوع باسم «مسند ابن الجعد»، لابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط1، بيروت: مؤسسة نادر، 1410هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

الحملات الصليبية. الصلابي، علي محمد محمد. د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

دلائل النبوة. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى. تحقيق: د. محمد قلعه جي، ود. عبدالبر عباس، ط1، د.م: دار النفائس، 1406هـ.

دلائل النبوة. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: سيد إبراهيم، د.ط، القاهرة: دار الحديث، 1428هـ.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: محمد الموصلي، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1412هـ.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد. ط2، د.م: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، 1423هـ-2002م.

الزهد. وكيع بن الجراح، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1414هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. د.ط، الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ.

سلسلة الأحاديث الضعيفة. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1425هـ.

السماع. ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني. د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1390هـ.

السنة. ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو. تحقيق: أ. د. باسم فيصل الجوابرة، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1419هـ.

السنة. ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو. ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. ط1، بيروت: دار الراية، 1400هـ.

السنة. الخَلّال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد. تحقيق: د. عطية بن عتيق الزهراني، ط2، الرياض: دار الراية، 1415هـ.

السنة. المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج. تحقيق: د. عبدالله محمد البصيري، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1422هـ.

سنن ابن ماجه. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. ط1، بيروت: دار الوراق، 1412هـ.

سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي. تحقيق: صالح عبد العزيز آل الشيخ، ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

سنن الترمذي. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. ط1، بيروت: دار الوراق، 1422هـ.

سنن الدارقطني. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان. تحقيق: شعيب الأرنأوط وآخرون، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ.

سنن الدارمي. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام. ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 1426هـ.

السنن الكبرى. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د.ط، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1420هـ.

السنن الكبرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: حسن شلبي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.

السنن المأثورة. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس. تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1406هـ

سنن النسائي الصغرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: صالح آل الشيخ، ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

السنن الواردة في الفتن. أبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. تحقيق: د. ضياء الله المباركفوري، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ.

سنن سعيد بن منصور. سعيد بن منصور، أبو عثمان بن شعبة الخراساني الجوزجاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، الهند: الدار السلفية، 1403هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد

بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: شعيب الأرنوؤط وجماعة، ط10، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

شرح السنة. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن). الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، مكة المكرمة - الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ - 1997م.

شرح النووي على صحيح مسلم. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.

شرح مشكل الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.

شرح معاني الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي. تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ.

صحيح ابن حبان. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ. تحقيق: شعيب الأرنأوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، 1400هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. ط2، الرياض: دار السلام للنشر، 1419هـ.

صحيح الترغيب والترهيب. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1402هـ.

صحيح مسلم. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد نزار، وهشيم نزار، ط1، بيروت: دار الأرقم، 1419هـ.

الضعفاء الكبير. العُقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. تحقيق: د. مازن السرساوي، ط1، مصر: دار ابن عباس، 1429هـ.

العلل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي. تحقيق: فريق من الباحثين، ط1، الرياض: مكتبة الملك فهد، 1427هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

عون المعبود وحاشية ابن القيم عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته. العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

غريب الحديث. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. تحقيق: عبدالله الجبوري، ط1، بغداد: مطبعة العاني، 1397هـ.

غريب الحديث. أبو عُبيد القاسم، ابن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي. تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1396هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: محب الدين الخطيب، د.ط، بيروت:

دار المعرفة، د.ت.

فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق: محمد المغراوي، د.ط، الرياض: المجموعة النفائس الدولية، 1416هـ.

الفتن وموقف المسلم منها رؤية شرعية تأصيلية. الضويحي، علي بن سعد بن صالح. د.ط، الرياض: دار ابن الجوزي، د.ت.

الفتن. نعيم بن حماد، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي. تحقيق: سمير أمين الزهيري، ط1، القاهرة: مكتبة التوحيد، 1412هـ.

فضائل الصحابة. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط3، الرياض: دار ابن الجوزي، 1426هـ.

الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه. أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري. تحقيق: رجب بن عبد المقصود، ط1، الكويت: مكتبة الإمام الذهبي، 1423هـ-2003م

فيض القدير شرح الجامع الصغير. المناوي، زين الدين محمد. ط1، مصر: المكتبة التجارية، 1356هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: محمد عوامة، ط1، جدة: دار القبلة للثقافة، 1413هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى غزاوي، ط3، بيروت: دار الفكر، 1409هـ.

الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات. تحقيق: حمدي السلفي، د.ط، الكويت: دار العلم، د.ت.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. ط1، بيروت: دار صادر، د.ت.

لسان الميزان. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، ط3، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1406هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الهيثمي، علي بن أبي بكر. د.ط، القاهرة: دار الريان للتراث، 1407هـ.

مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، ط2، د.م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1424هـ – 2003م.

مختار الصحاح. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. تحقيق: محمود خاطر، د.ط، بيروت: مكتبة لبنان، 1415هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الملا علي القاري، علي بن (سلطان) محمد. تحقيق: جمال عيتاني، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الملا علي القاري، علي بن (سلطان) محمد. ط1، بيروت: دار الفكر، 1422هـ – 2002م.

المسالك في شرح موطأ مالك. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر. ط1، د.م: دار الغرب الإسلامي، 1428هـ – 2007م.

المستخرج على المستدرك للحاكم (أمالي الحافظ العراقي). العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. تحقيق: محمد عبدالمنعم رشاد، ط1، د.م: الدار السلفية، 1410هـ.

المستدرك على الصحيحين للحاكم. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن

عبد الله. ط1، القاهرة: دار الحرمين للطباعة، 1417هـ.

مسند ابن أبي شيبة. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. تحقيق: عادل العزازي، وأحمد المزيدي، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

مسند أبي داود الطيالسي. أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. تحقيق: محمد التركي، ط1، القاهرة: هجر للطباعة، 1420هـ.

مسند أبي عوانة. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ.

مسند أبي يعلى. أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ.

مسند إسحاق بن راهويه. ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي. تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، 1412هـ.

مسند الإمام أبي حنيفة. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى. تحقيق: نظر الفاريابي، ط1، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415هـ.

مسند الإمام أحمد (الموسوعة الحديثية). ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ.

مسند الإمام الشافعي. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس. تحقيق: د. ماهر ياسين، ط1، الكويت: غراس للنشر، 1425هـ.

مسند الإمام عبدالله بن المبارك. ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي. تحقيق: صبحي السامرائي، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1407هـ.

مسند الحميدي. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي. تحقيق: حسين سليم أسد، ط2، بيروت: دار المأمون للتراث، 1423هـ.

مسند الروياني. الرُّوياني، أبو بكر محمد بن هارون. تحقيق: أيمن علي أبو يماني، ط1، القاهرة: مؤسسة قرطبة، 1416هـ.

مسند السَّراج. السَّرَّاج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري. تحقيق: إرشاد الحق الثري، ط1، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، 1423هـ.

مسند الشاميين. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: حمدي السلفي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ

مسند الشهاب. القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون. تحقيق: عبدالمجيد السلفي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم). مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: إمام بن علي بن إمام، د.ط، مصر: دار الفلاح، د.ت.

مسند الفاروق عمر بن الخطاب. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، ط1، القاهرة: دار الوفاء، 1411هـ.

المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى. تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

المسند. الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم، 1414هـ.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار. القاضي عياض، موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي. د.ط، د.م: المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت.

مشكاة المصابيح. التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري. تحقيق: محمد بن ناصر الألباني، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م.

مشيخة أبي عبدالله الرازي. أبو الطاهر السِّلَفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: الشريف حاتم العوني، ط1، الرياض: دار الهجرة، 1415هـ.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، بيروت: دار العربية، 1403هـ.

المصنف في الأحاديث والآثار. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. تحقيق: كمال الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1429هـ.

المصنف. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، الهند: منشورات المجلس العلمي، 1403هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. تحقيق: د. سعد الشثري، ط1، الرياض: دار الغيث، 1419هـ.

معجم ابن الأعرابي. ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي. تحقيق: أحمد البلوشي، ط1، الرياض: مكتبة الكوثر، 1412هـ.

معجم ابن المقرئ. ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن. تحقيق: عادل بن سعد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1419هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: طارق بن عوض الله، د.ط، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.

معجم البلدان. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي. ط2، بيروت: دار صادر، 1995م.

معجم الصحابة. ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق. تحقيق: صلاح المصراتي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء، 1418هـ.

المعجم الصغير. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: حمدي السلفي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: حمدي السلفي، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1404هـ.

المعجم في الحديث وفي الشيوخ الذين أخذ عنهم المصنف الإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني. تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2،

بيروت: دار الجيل، 1420هـ.

معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي. تحقيق: سيد كسروي حسن، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.

معرفة الصحابة. ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد. تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط1، الإمارات: مطبوعات جامعة الإمارات، 1421هـ.

المعرفة والتاريخ. الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي. تحقيق: د. أكرم العمري، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1410هـ.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دمشق: الناشر: دار الفكر، 1985م.

المغني في الضعفاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: د. نور الدين عتر، د.ط، قطر: إدارة إحياء التراث، د.ت.

المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير. الغماري، أبو عبد الله محمد بن الصديق. د.ط، بيروت: دار الرائد العربي، 1402هـ.

المفاتيح في شرح المصابيح. المُظْهِري، الحسين بن محمود بن الحسن. تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط1، الكويت: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، 1433هـ – 2012م.

مكارم الأخلاق. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. تحقيق: د. فاروق حمادة، د.ط، المغرب: المكتب التعليمي السعودي، د.ت.

من حديث أبي الطاهر محمد الذهلي. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان. تحقيق: حمدي السلفي، ط1، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، 1406هـ.

المنتخب من مسند عبد بن حميد. عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي. تحقيق: مصطفى بن العدوي، ط1، الكويت: دار الأرقم، 1405هـ.

المنتقى شرح الموطأ. القرطبي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب. ط1، مصر: مطبعة السعادة، 1332هـ، ط1، الرياض: مكتبة دار السلام، 1432هـ – 2011م.

المنتقى من السنن المسندة. ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي. تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1408هـ.

موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دمشق: دار الثقافة العربية، 1412هـ.

موسوعة أقوال الدارقطني في رجال الحديث وعلله. مجموعة من المؤلفين. تحقيق: د. محمد مهدي المسلمي وآخرون، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1422هـ.

الموضوعات. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد. تحقيق: توفيق حمدان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

موطأ مالك برواياته الثمانية. مالك، ابن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، د.ط، دبي: مكتبة الفرقان، 1424هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. تحقيق: علي معوض،

وعادل أحمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.

النهاية في الفتن والملاحم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: عبدالله الشافعي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد. تحقيق: محمود الطباحي، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.

نيل الأوطار. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. د.ط، بيروت: دار الجيل، 1973م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: إحسان عباس، د.ط، لبنان: دار الثقافة، د.ت.

* * *